فلسفة التوازن الاقتصادى فى الاسلام

(دراسة نظرية)

اعداد الباحث

عمـاد سـيد مرسى على

المؤتمر الاقتصادى الاول

كلية التجارة - جامعة السادات

مقدمة

خلق الله الانسان ، ليبدأ حياته على الارض وهو مستخلف فيها ، وهى مليئة بالثروات والطاقات ، وقد وضع له منهجا قويما فى تعامله مع كل مكوناتها ، يرعى شئونها ، وينمى طاقاتها ، ويستخرج ثرواتها ، وله كل ما فيها ، لتوفير حاجاته واشباع رغباته ، وبين طموحات ورغبات الانسان تعقدت اتجاهاته بين راسمالية استعمارية واشتراكية العبودية ، فتناقضت مفاهيمها مع عقائده ، وهو يحمل بمناط التكليف ، رسالة السماء ، القران الكريم ، وسنة خاتم الانبياء ، وبيان اجتهاد العلماء .

و يهدف البحث الى التأصيل الاسلامى لطبيعة التوازن الاقتصادى ، كون أن فلسفة التوازن فى الاسلام تكمن فى دائرة علاقة الانسان بخالقه ، وعلاقته بديموغرافية الحياة ، الارض والبيئة والناس ، واتباعا لمصدر كل القيم التى تحكم جهود وتطلعات الانسان فى مرحلة الاختبار وهى الحياة ، بهدف النجاح فى رحلة الانقياد لاوامر الخالق ونواهيه ، كى يصبح الانسان على قدر ماقدره له خالقه خليفة الله فى الارض ، فيأخذ طريقا وسطا ، لايغالى ولايسرف ، ولا كنز للاموال ولا انفاق فى غير مقتدى العقل ، بمشاركة يسودها العدل والاعتدال بين الاسراف والتقتير .

وان من عدالة الاسلام انها لا تفرق بين المسلم وغير المسلم الذى يعيش فى الدولة الاسلامية ، وتطبق عليه احكام الشريعة الاسلامية ، فهم على سواء فى الحقوق والواجبات . والرسالة الاسلامية رسالة لبناءالمجتمع،كماهيلبناءالفرد ، وينظر الاسلام للفرد من خلال وجوده فى المجتمع ، ومعالم المجتمع فى الاسلام التوازن والعدل والوسط ، فيوازن الاسلام بين الفرد والجماعة فى القيم والقوانين ، الملكية الفردية والملكية الجماعية ، الحقوق والواجبات ، ويأتى القران الكريم يخاطب الهيئة الاجتماعية بخطاب التكليف والحقوق والمسئوليات ، بمهمة اقامة الدين ، والاعمار والتنمية ، والوفاء بالعهود والعقود ، وتنفيذ القوانين ، فجعلها من مهام المجتمع ، ويؤدى الفرد فيها واجبه ويحصل على حقوقه ، فى مجتمع يسوده التعاون .

ولقد تطور مفهوم التوازن الاقتصادى فلم يعد توازنا لمالية الدولة بين جانبى الايرادات والنفقات فى الموازنة العامة ، فقد اصبح التوازن مشروطا بتحقيق التساوى بين الطلب الكلى والعرض الكلى فى الاسواق التى تشملها السياسة الاقتصادية للاقتصاد الوطنى ، فقد تحول التوازن الاقتصادى من التوازن الكمى الى التوازن النوعى فتعددت اشكاله وانواعه واصبح على السياسة الاقتصادية تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، ومع اختلاف ايدولوجيات المجتمعات بين دول العالم ، فان اى نظاماقتصادى يهدف الى تحقيق التوازن

الاقتصادى بين افراد المجتمع على المستوى المحلى ، وتحقيق التوازن الاقتصادى مع دول العالم على المستوى الخارجى .

مشكلة البحث

التعرف على الاصول الاسلامية للتوازن الاقتصادى والأثار المترتبة على التوازن الاقتصادى فى عملية التنمية الاقتصادية ، اذ انه لم يحقق النظام الاقتصادى الوضعى الاشتراكى والراسمالى معدلات التنمية المستهدفة ، هل يمكن ان يتوافر فى النظام الاقتصادى الاسلامى مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية .

اهداف البحث

- **بيان مدى امكانية تفعيل التوازن الاقتصادى الاسلامى على نطاق يشمل التنمية الاقتصادية ، وذلك على نحو يمكن من خلاله تحويل الامكانية النظرية الى التطبيق الفعلى .**
- **بيان مدى مساهمة التوازن الاقتصادى فى حفظ مقومات الحياة بعناصرها الخمس وتحقيق التكافل الاجتماعى واثر ذلك على التنمية الاقتصادية للمجتمع .**
- **بيان الجانب التطبيقى للتوازن الاقتصادى من خلال اعمال الاحكام الضرورية للشريعة الاسلامية فى تشغيل المال وتنميته .**

منهج البحث

هذا البحث يتناول تحليل مشكلة اقتصادية واقعية لذلك اعتمد البحث على طريقة المنهج الاستنباطى الذى يستنتج النتائج التى تسهم فى معالجة اشكالية البحث .

ولهذا فقد جمعت كل ما يتعلق بالموضوع مما تمكنت من الاطلاع عليه من دراسات وابحاث ويتمثل فى استنباط مفاهيم ومقومات التوازن الاقتصادى من مصادر الشريعة الاسلامية ومن دراسات النظام الاقتصادى الاشتراكى والراسمالى والاسلامى ، السياسات الاقتصادية ، والزكاة والتكافل الاجتماعى ، والتنمية الاقتصادية .

الدراسات السابقة

تشير دراسة (العبيدى ابراهيم 2009) الى ان الملكية فى النظام الاسلامى الى حالة التوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، من خلال اقرار حق الفرد فى الملكية الخاصة ، مع ضمان ملكية الدولة ضمانا لبقائها ملكية لخدمة الجميع ، مع تفضيل الملكية العامة فى بعض الحالات الخاصة للدولة مع تعويض الافراد عما يتم مصادرته لصالح الدولة .

تشير دراسة (الغزالى عبد الحميد 1989) الى ان التنمية الاقتصادية فى المنهج الاقتصادى الاسلامى تتأسس على حقيقة ايمانية مؤداها ان المال مال الله والانسان مستخلف فيه ، وهذا المال لخدمة الانسان وتملكه ملكية انتفاع ، و العمل الجاد من اجل تنمية المال ، من اجل اعمار الارض و الحياة الكريمة للانسان ، وتحقيق العدالة والتكافل الاجتماعى ، بالصدقات والزكاة ، ضمانا للاستخدام الامثل للمال المملوك

تشير دراسة (عبد المطلب محمد) الى ان الاسلام هو الطريق الوسط بين الراسمالية والاشتراكية ، الاسلام يحفظ التوازن بين الاتجاهات المتقابلة و يستطيع تحقيق المساواة بين الافراد .

تشير دراسة (الخطيب فريد محمد) الى ان تحقيق التوازن الاقتصادى ، وضرورة تحقيق العدل بين الناس ، هو من اهم وظائف الدولة فى النظام الاقتصادى الاسلامى .

تشير دراسة (ابو زهرة محمد 1995) الى ان الاسلام يعتمد على مجموعة من التوازنات التى تدور حول العلاقات الانسانية فى الاسلام وتقوم على العدالة ، والعدالة هى الميزان الذى يحدد العلاقة بين الناس ، وبه توزع الحقوق ، وبه ينتظم الوجود الانسانى ، فلا يبغى قوى على ضعيف ، و تنظم العلاقة بين الافراد والجماعات والدول .

خطة البحث

يتضمن البحث الاطار المنهجى للبحث الذى يشتمل على المقدمة والمشكلة والاهداف والاهمية وفروض ومنهج البحث بالاضافة الى اثنى عشرة جزء هى :

اولا : مفهوم ومقومات التوازن الاقتصادى

ثانيا : التوازن فى الفكر الاقتصادى الاشتراكى والراسمالى والاسلام

ثالثا : السياسات الاقتصادية واثارها على تحقيق التوازن

رابعا : التوازن الاقتصادى بين الملكية الخاصة والملكية العامة

خامسا : التوازن الاقتصادى بين الاهمية الاقتصادية وتدخل الدولة

سادسا : اثر التوازن الاقتصادى على الانتاج والاستهلاك والاستثمار

سابعا: ادوات المنهج الاسلامى فى تحقيق التوازن الاقتصادى

ثامنا : التكافل الاجتماعى ودوره فى تحقيق التوازن الاقتصادى

تاسعا : التوازن الاقتصادى بين فقه الضروريات وفقه الاولويات

عاشرا : مفهوم ومقومات التنمية الاقتصادية

حادى عشر: دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

الخاتمة : تشمل النتائج والتوصيات

اولا : مفهوم ومقومات التوازن الاقتصادى

مفهوم التوازن الاقتصادى

التوازن لغة : توازن الشيئان : اتزنا ، تعادلا ، تساويا فى الوزن
توازن : حالة سكون جسم ناتجة عن تأثير قوى متعادلة

توازن : بناء يدل على تعديل واستقامة ، وزنت الشىء وزنا
وازنت بين الشيئين موازنة ، وهذا يوازن هذا ، وقام ميزان النهار اى انتصف .

التوازن كمصطلح :

التوازن يعرف بالوضع الذى يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له ، اما على المستوى القومى فان التوازن الاقتصادى يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى ، ولا يكون هناك دافع للتوسع او الانكماش بزيادة الطلب الكلى او العرض الكلى خلال مدة قصيرة .
يعرف التوازن بأنه الحالة التى يحدث فيها التعادل بين قوى متضادة ويعرف الاختلال بأنه حالة عدم حدوث تعادل بين القوى المتضادة وبناء على ذلك فان التوازن حالة من التغير المستمر فى قيم المتغيرات الاقتصادية والقوى المؤثرة فيها ، غير ان هذا التغير يترك الوضع التوازنى الذى تم التوصل اليه دون تغيير .
التوازن وضع يدل على الثبات والاستقرار ، حالة اقتصادية تتزايد فيها النفقات بنسبة تزايد الايرادات فلا مجال لظهور العجز او الفائض على المستوى المالى والاقتصادى والتوازن يجب ان يتحقق بصفة مستمرة ومتواصلة .

ان الهدف الاسمى للاقتصاد الاسلامى هو تحقيق اقتصاد متوازن يراعى الضروريات والاولويات لان الحياة لاتستقيم الا بالتوازن الدقيق وهو لايتحقق بالانسان وحده فقط ولكن يحتاج الى التوجيه الالهى ، لذا كانت رسالة الاسلام قائمة على التوازن فى جميع توجهاتها فى الامر والنهى بميزان

دقيق منزل من عند الله ليحقق العدل ولا يميل نحو اليمين او اليسار والحق دائما هو الوسط والصراط المستقيم .

يقول الامام العز بن عبد السلام : الاقتصاد رتبة بين رتبتين ، ومنزلة بين منزلتين ، والمنازل ثلاث : التقصير فى جلب المصالح ، الاسراف فى جلبها ، والاقتصاد بينهما ، والحسنة ماتوسط بين الاسراف والتقصير ، وخير الامور اوسطها ، قال تعالى (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) من الاية 143 البقرة .

التوازن الاقتصادى هو حالة ثبات واستقرار يقصد بها التوازن بين العرض والطلب وتتحقق عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى ويكون فى اسواق السلع والخدمات والنقد والعمالة

التوازن الاقتصادى الداخلى
يقصد به ذلك المستوى من الدخل القومى الذى تختفى عنده البطالة والتضخم، ارتفاع مستوى الاسعار العام ، ويتحقق عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى .

التوازن الاقتصادى الخارجى
يقصد به التوازن فى ميزان المدفوعات ويكون على نوعين ، التوازن الحسابى ويتحقق بسبب طريقة القيد المزدوج فى المحاسبة ، التوازن الاقتصادى ويتحقق عندما يتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى على الصرف الاجنبى .

مقومات التوازن الاقتصادى

التوازن فى الملكية

النظام الاقتصادى الاسلامى يجمع بين الملكية الخاصة والعامة بدقة متناهية ، فالملكية ليست كما هو الحال فى الاقتصاد الراسمالى [1] الذي يعتبر الملكية الخاصة مقدسة وهى الاصل والاستثناء هو الملكية العامة اذا مااقتضت الضرورة قيام الدولة ببعض الانشطة الاقتصادية ، ولاهى كما هو الحال فى الاقتصاد الاشتراكى الذى يعتبر الملكية العامة هى الاصل والاستثناء هو الملكية الخاصة لبعض وسائل الانتاج ترى الدولة انها ضرورة اجتماعية .

الاسلام يجمع بين الملكية الفردية و الملكية الجماعية فى توازن واعتدال ، فبين تطرف الراسمالية فى تضخيم شأن الملكية الفردية بحرية تملك وتنمية وانفاق دون قيود ، وتطرف الاشتراكية بالغاء الملكية الفردية وتملك الدولة لكل عناصر الانتاج ، يأتى الاسلام بطريق وسط يجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، فيبيح الملكية الفردية فى امور معينة مع وضع قيود عليها ، ويحرم امور اخرى ويجعلها فى يد الدولة ، حماية لحقوق المجتمع .

التوازن فى الانتاج

لقد تضمنت التوجيهات الاسلامية مجموعة من الضوابط الشرعية التى توجه نحو " الانتاج النافع ، ومنع الانتاج الضار بالانسان اوالحيوان او البيئة ، فقد وضع عليه قيودا ، ومع ذلك جعل الانتاج عبادة ، وجعل عليه اجرا وثوابا عظيما "·

الانسان هو غاية المنهج الاسلامى ، فقد خلقه الله واستخلفه فى الارض استخلاف تمكين وانتفاع بهدف اعمار الارض قال تعالى (هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) 61 هود ، لهذا كان عليه تحقيق التوازن فى الانتاج بين مايخدم مصالح الانسان فى الجيل الحالى وما يحافظ على حقوق الاجيال القادمة .

وضعت الشريعة الاسلامية القواعد لضبط وترشيد الانتاج والعناصر المكونة له ، والتى يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين مصلحة الاجيال الحالية والاجيال القادمة ، وذلك من خلال التنويع بين المشروعات الانتاجية قصيرة الاجل والمشروعات الانتاجية الاساسية لخدمة الاجيال القادمة .

الانتاج يكون وفقا للاولويات الشرعية (الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات ، الانتاج النافع الحلال ومنع الانتاج الضار بالانسان او الحيوان او البيئة ، وكذلك الانتاج المحرم كالخمور، وتجنب الانتاج الذى يعد فيه اسرافا وترفا ، ومفسدة للفرد والمجتمع ، تتدخل الدولة لمراقبة الانتاج من خلال تحقيق التوازن بين دور الفرد والدولة ، مسؤليات والتزامات ، بما يساعد على حفظ حياة الناس بعناصرها الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) بضمان توفير حد الكفاية للفرد ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى للدولة .

<u>التوازن فى الاستهلاك</u>

المنهج الاقتصادى الاسلامى لا يقف ضد رفاهية الانسان ، بل هو مع هذه الرفاهية ، ولا يرضى لمسلم ان يعيش دون حد الكفاية ، ولكنه ضد كل ما يسبب الاضرار بالانسان ، ومن خلال الالتزام بضوابط الاستهلاك الطيب المباح وتجنب الخبيث الحرام ، يمكن تحقيق التوازن والتوسط والاعتدال فى الانفاق والاستهلاك ، فيكون الاستهلاك فى حدود الطاقات المادية دون اسراف او تبذير او ترف او تقتير ، قال تعالى : (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) الاسراء 29 .

يقصد بالترف الاستهلاكى المبالغة فى التنعم الاستهلاكى ، وقد نهى الاسلام عن الترف ويعتبره سلوكا شاذا ، كما نهى الاسلام عن كنز الاموال الذى يؤدى الى الكساد والبطالة والركود ، ودعا الى الانفاق الذى يؤدى الى الرواج ، فالتوازن الاستهلاكى يتطلب ان يقوم المسلم بترشيد استهلاكه ،

وان يعى انه سيحاسب امام الله وعليه ان ينفق فى طاعة الله ويمتنع عن الانفاق فى معصية الله . قال تعالى (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ، يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ) التوبة 34، 35

يعتبر الاستهلاك احد مؤشرات الرفاهية فى المجتمع، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل القومى ، حيث يمثل احد مكوناته ، كما يعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار الذى يعد نوعا من التنازل مؤقتا عن جزء من الاستهلاك الحالى لصالح فترات مستقبلية اكثر الحاحا ، وتصب كل دراسات السلوك فى محاولة معرفة محددات الاستهلاك ، وتوازن المستهلك .

الاستهلاك هو الانفاق الموجه لشراء السلع والخدمات على مختلف مستوياتها ، بهدف اشباع الحاجات الانسانية ، فى ضوء نمط الاستهلاك الاسلامى ، بحيث يؤدى تحقيقها الى تنمية وتطوير الطاقات البشرية بما يتوافق مع النمو الاقتصادى وعمارة الارض ، الذى يفترض انجازها تحقيق التوازن الاقتصادى المتمثل فى الانسجام بين العرض الكلى والطلب الكلى ، والاستهلاك هو احد العوامل الرئيسية المؤثرة فى تحقيق التوازن الاقتصادى ، لكونه يمثل جانب الطلب على السلع والخدمات والذى يتم على اساسه تخصيص الموارد الاقتصادية على استخداماتها المختلفة.

ثانيا : التوازن فى الفكر الاقتصادى الاشتراكى والراسمالى والاسلامى

التوازن فى الفكر الاقتصادى الاشتراكى

ان الفلسفة التى يستند اليها النظام الاقتصادى الاشتراكى هى فلسفة المذهب الجماعى ، الذى يعتبر ان الاصل هو الجماعة ، اما الفرد فهو عضو فيها لايستطيع ان يعيش خارجها ولايشعر باستقلاله الا داخلها وليس له حقوق الا ما تقرره ، وان المجتمع فى هذا النظام يبلغ درجة عالية من الثروة ، فضلا عن ملكية وسائل الانتاج ، كما تنمو القوى الانتاجية نموا هائلا ، فلا مجال ولاحاجة للفرد فى الملكية الخاصة .

المنهج الاقتصادى الاشتراكى يعنى اشتراك المجتمع فى ملكية عامة لوسائل الانتاج ، حيث لا وجود للملكية الخاصة ، ويكون الهدف من الانتاج اشباع حاجات الافراد ، وفق خطة مركزية قومية ، توازن بين الانتاج والحاجات ، ويتم التوزيع على اسس من العدل والمساواة ، فلا يحدث فائض ولا عجز ، ولا تحدث الازمات الاقتصادية . والدولة فى النظام الاقتصادى الاشتراكى هى التى تحدد اسعار السلع والخدمات ، والاقتصاد الاشتراكى يقف موقفا معاديا ولايعترف بالحرية الاقتصادية الفردية ، ترى الاشتراكية ان المجتمع هو المالك الوحيد لكل انواع الثروة ووسائل الانتاج ملكية شائعة ، ولا حق للأفراد فيها الا ماينالونه من مكافاة مقابل ما يقومون به من خدمات لصالح المجتمع ، الاشتراكية تنادى بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج دون مساس بحق الافراد فى تملك الاموال للاستهلاك ،

كل حسب عمله وقدرته ، من خلال نظام الاجور ، وتحقيق المساواة بين الافراد ، والغاء الفوارق بين الطبقات ، واعلاء كلمة المجتمع على الفرد .

التوازن فى الفكر الاقتصادى الراسمالى

الرأسمالية، تقوم على تضخيم شأن الملكية الفردية ، وتقديس حرية التملك لدى الفرد ، وإطلاق العنان له ، ليمتلك ما شاء، وينمي ما ملك بما شاء ، وينفقه كما يشاء ، دون قيود تذكر على وسائل تملكه وتنميته وإنفاقه ، ودون أي حقوق للمجتمع في ذلك .

النظام الاقتصادى الراسمالى ينادى بحرية الفرد فى تملك سلع الانتاج والاستهلاك وحريته فى طريقة استثماره لراسماله ، وحريته فى انتاج مايريد من سلع وخدمات ، فالملكية فى النظام الراسمالى بشكل غير محدود ، وفى كل مجالات الانتاج ، ولجميع عناصر الانتاج ، والدولة يقتصر دورها على حماية الامن الداخلى والخارجى ، واقامة العدل ونشر التعليم و الحفاظ على الصحة العامة وحماية حقوق الملكية .

الراسمالية تأخذ بمبدأ الملكية الخاصة بشكل غير محدود ، و حرية الفرد فى تملك ادوات الانتاج و مواد الاستهلاك ، ومزاولة النشاط الذى يحدده ، وفق مصلحته الشخصية ، ومايعتقد انه يحقق له اكبر قدر من الربح ، وان يقوم بادخار واستثمار وتنمية ارباحه فى اوجه الاستثمار والتنمية المشروعة ، وليس للدولة ان تتدخل بشكل يخالف رغبته ، او تنحرف به عن الطريق الذى خططه لنفسه ، وذلك تحت شعار دعه يعمل دعه يمر ، والراسمالية تهدف الى جعل الفرد هو العامل الوحيد فى الحركة الاقتصادية .

ترى الرأسمالية ان الفرد هو المالك الوحيد لما يكتسب من مال ، وهو محور الوجود والغاية منه ، وله ان يتصرف فيه وفق مايشاء ، والمنهج الراسمالى يقوم على الملكية الخاصة كأساس للبناء الاقتصادى الراسمالى ، وهى ملكية تحميها الدولة ، والملكية الخاصة هى الاصل والاستثناء هو الملكية العامة ، وقد يسمح فى اضيق الحدود ان تتنوع هذه الملكية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك لاقامة مرافق عامة لاتكون بطبيعتها ملكا لفرد .

النظرية الكلاسيكية

تفترض وجود حالة المنافسة الكاملة والاستخدام الامثل للموارد والحرية الاقتصادية مع عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، فان حالة العجز فى ميزان المدفوعات تؤدى الى زيادة الطلب على النقد الاجنبى مع نقص الاحتياطيات من الذهب نتيجة سداد الزيادة فى الواردات عن الصادرات ، فيؤدى ذلك لانخفاض كمية النقود المتداولة فتنخفض اسعار السلع المحلية ، فيقل الطلب على سلع الاستيراد ، وتشجيع زيادة تصدير السلع المحلية فيتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات ، وعليه فان حركة الذهب و النقد الاجنبى فى التصدير والاستيراد تحقق التوازن فى ميزان المدفوعات .

النظرية الحديثة (الكينزية)

حالة العجز تعنى انخفاض الواردات فينخفض الدخل وينخفض الطلب على السلع المحلية وسلع الاستيراد ، فيقل الاستيراد وينخفض الانتاج وينخفض العجز ، فيتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات فيتحقق التوازن الاقتصادى الخارجى ، حالة الفائض ترتبط بزيادة الانتاج فى السلع التصديرية ، وزيادة التشغيل ، وزيادة الدخل ، وزيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية وسلع الاستيراد ، فيؤدى الى زيادة انتاجها ، وزيادة التشغيل ، وزيادة الدخل ، وزيادة الطلب من جديد على السلع المحلية وسلع الاستيراد ، وهذه الزيادة المتتالية تؤدى الى استنفاذ الفائض فى ميزان المدفوعات فيتحقق التوازن الاقتصادى الخارجى .

التوازن فى الفكر الاقتصادى الاسلامى

يمكننا القول بأن الاسلام هو الطريق الوسط بين الراسمالية والاشتراكية ، ذلك ان الاسلام لديه من الكفاية مايجعله يستطيع تحقيق المساواة ، بفرض زكاة يدفعها كل فرد لبيت المال ، ومناهضة الديون الربوية ، وتشجيع الملكية الفردية ، فحيث يكون الاسلام يحفظ التوازن بين الاتجاهات المتقابلة .

النظام الاقتصادى الاسلامى يقر وفق مبادىء الشريعة الاسلامية حق الملكية الفردية للمال الذى يحصل عليه بالطرق المشروعة ، ويسمح بانتقال هذا المال لاولاده وورثته بنظام ميراث رشيد ، ويقف خلف هذه الملكية يحميها من السرقة والذين يسعون فى الارض فسادا ، والملكية المقصودة هى ملكية انتفاع ، فالمالك الحقيقى هو الله ، ولايجيز للدولة التدخل فيها الا حماية حق فرد او مصلحة عامة ، ويكون التدخل بتحقيق توازن دقيق يجمع بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة .

العلاقات الدولية تعتمد على مجموعة من التوازنات تدور حول دعائم العلاقات الانسانية وسريانها فى العلاقات الدولية ، وتبدأ بالكرامة الانسانية التى منحها الله للانسان ، ليستطيع التعلم ، فأودع فى اصل تكوينه العقل ، والناس جميعا امة واحدة ، وان اختلاف الناس كان ليتعارفوا ويتعاونوا ، والاسلام حارب العصبية القومية والاقليمية ليكون العدل هو السائد فيقضى على الظلم .

والشعوب تتعارف وتتعاون وتتلاقى ، ليستغل الانسان كل ينابيع الثروة ويفيض كل اقليم على غيره بما ينتج ويبادله الاخر بمثله ، وان حال الحرب لا تكون مشروعة الا فى ظلم واقع او ظلم متوقع ، مع تعذر وسائل السلم ولا تكون حربا على الشعوب ، لكن على المسيطرين الظالمين ، والحرب فى الميدان وحده ، لاتجويع للشعوب فيها ، ولاويل للمغلوب فيها ، بل رحمة به ، فالحرب ضرورة تنتهى بقدرها

ثالثا : السياسات الاقتصادية واثارها على تحقيق التوازن

السياسات الاقتصادية

السياسة هى مجموعة القرارات المترابطة المتفق عليها بقصد التوصل الى نتائج واهداف محددة على المستوى العام او المستوى الشخصى [1] تقوم الدولة بتوجيه ادوات السياسة الاقتصادية الكلية طبقا للاهداف الموضوعة ووفقا للظروف الاقتصادية السائدة ، وذلك من خلال السياسة المالية التى تهدف الى تحقيق التوازن الداخلى ، والسياسة النقدية التى تهدف الى تحقيق التوازن الخارجى للدولة باعتبارهما الأداتين الاكثر فعالية على المستوى الاقتصادى .

السياسة الاقتصادية هى مجموعة القرارات التى تتخذها الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تتلخص فى رفع معدلات النمو الاقتصادى ، وخلق فرص عمل ، المحافظة على استقرار المستوى العام ، وترتبط بكل نشاط اقتصادى يهدف الى تحقيق التنمية الشاملة سواء فى الملكية او الانتاج او الاستهلاك او التبادل او التوزيع واعادة التوزيع ، ووفق سياسة اقتصادية هادفة وخطط استراتيجية واضح ومتابعة ورقابة فاعلة ، تكون الدولة اقتصادية ناجحة .

فى ظل النظام الاقتصادى الاسلامى تتجه السياسة الاقتصادية لتحقيق تمام الكفاية ، اى الامن الاقتصادى والاجتماعى ، مع الرفاهية للفرد والجماعة والدولة ، من خلال توازن عادل دقيق بين الحقوق والواجبات ، والتكافل الاجتماعى .

يقصد بالسياسة الاقتصادية التدخل المباشر للسلطات الحكومية فى حركة النظام الاقتصادى من خلال الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية التى تمثل منظومة النشاط الاقتصادى فى المجتمع من التشغيل والانتاج والاجور والاسعار والاستثمار والصادرات والواردات والصرف الاجنبى والتى تؤدى الى ان القرارات التى تتخذها السلطات الحكومية تكون متعلقة بهذه المتغيرات ، وان القرارت الحكومية ستؤثر وتتأثر بالقرارات المتعلقة بالسياسات الاخرى المالية والنقدية ، وتكون المحصلة النهائية هى تحقيق الاهداف العامة للسياسات التنموية فى المجتمع .

السياسات المالية

تعرف السياسة المالية بأنها الاجراءات التى تقوم بها الدولة بهدف تحقيق التوازن المالى العام ، مستخدمة فى ذلك الادوات المالية الهامة ، مثل الضرائب ، والرسوم ، النفقات العامة ، والقروض العامة ، وذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول الى اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، وتستخدم الدولة السياسة المالية بهدف الحصول على الموارد المالية وتوزيعها توزيعا عادلا بين الافراد وذلك باستخدام الأدوات المتاحة لديها قصد تحقيق ثلاثة اهداف متكاملة فيما

بينها ، وتتمثل فى ضمان التوزيع الامثل للموارد المالية القومية ، والعمل على تحفيف اخفاقات السوق فيما يخص توزيع الدخل ، والاستخدام الامثل لعوامل الانتاج ، وتعد الضريبة وهى اقتطاع الزامى من دخل الافراد ، بما يضمن تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تعتبر النفقات أحد أدوات السياسة المالية المستعملة في تخفيف عجز الموازنة العامة للدولة ، وذلك عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق و القضاء على أوجه الإسراف و التبذير و محاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة و أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية .

تتمثل السياسة المالية في استخدام الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار الذى يتحقق عندما تعطى مؤشرات الاستقرار الاقتصادى ارتفاعا فى معدلات النمو ، وانخفاضا فى معدلات البطالة ، وانخفاض معدلات التضخم إلى أدنى مستوى بالإضافة إلى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات .

السياسة المالية فى الفكر التقليدى (الكلاسيك)

السياسة المالية فى الفكر التقليدى تميل الى تعادل الادخار والاستثمار عن طريق تغيرات سعر الفائدة عند مستوى التشغيل الكامل ويعد قانون ساى من دعائم الفكر التقليدى ويبنى على وجود علاقة سببية بين الانتاج والانفاق فالعرض يوجد الطلب وان كل زيادة فى الانفاق يقابلها زيادة فى الدخل النقدى ، والزيادة فى الدخل النقدى تتحول للانفاق على السلع والخدمات وعليه فكل زيادة فى الانفاق يقابلها زيادة فى الانتاج ، ويسود مبدأ الحرية الاقتصادية حيث الافراد يعملون لاشباع حاجاتهم وتحقيق مصالحهم ومجموع مصالح الافراد يحق مصالح المجتمع مما يحدث حالة التوازن والاستقرار الاقتصادى .

فى الفكر التقليدى يقوم على ان الدافع الفردى هو اساس السياسة المالية ويحقق المصلحة العامة وعدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ويقتصر دورها على تحقيق الامن والنظام وان مبدأ التوازن الحسابى بتساوى جانب النفقات والايرادات بموازنة الدولة يضمن تحقيق الحياد المالى للدولة ، و يخلص الفكر الكلاسيكى الى قصر وظيفة الدولة بصفة اساسية على خدمات الامن والدفاع والعدالة ، ويقوم على قانون ساى للاسواق ، فى بيئة تسود فيها الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة ، والنقود وسيلة للتبادل فقط ، ويتحقق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية .

السياسة المالية فى الفكر الحديث (النظرية الحديثة لكينز)

النظرية الحديثة لكينز برهنت على امكانية حدوث التوازن الاقتصادى عن اى مستوى من مستويات التشغيل ، وصاحب هذا تقدم للصناعة ومطالبة الدولة بمزيد من الخدمات ورفع مستوى المعيشة للطبقات الدنيا ، ورفضت فكرة التوازن الحسابى لميزانية الدولة واستخدمت اساليب التمويل بالعجز

او الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادى ، فتوسع دور الدولة واصبح تدخلها فى النشاط الاقتصادى امرا مقبولا ومطلوبا وضروريا لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية .

النظرية الحديثة توجب على الدولة استخدام ادوات السياسة المالية فى حالة التضخم للتأثير على مكونات الطلب الفعال لخفض الطلب الكلى لتحقيق التوازن الفعلى للاقتصاد القومى ، وفى حالة الركود والكساد للتأثير على مكونات الطلب الفعال لزيادة الطلب الكلى لزيادة الطلب الفعال ، وذلك وفقا لمتطلبات الحالة الاقتصادية .

السياسة المالية فى الاسلام

السياسة المالية الاسلامية تشمل اربعة اهداف مرتبطة ومتأصلة بدرجة عالية جدا بالعقيدة والقيم الاسلامية ، الاستخدام الامثل لموارد الدولة ، والاستخدام الامثل للموارد البشرية ، والاعتدال فى الانفاق العام ، وخفض البطالة والتضخم وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة ، وجميعها تعمل على تحقيق التوازن والتكامل بين طبقات المجتمع ، وتشجيع الميل الحدى للادخار ، والاستثمار وعلى الدولة ان تضع الخطة الاسترتيجية المناسبة لتحقيق سياسة مالية ناجحة.

السياسة المالية هى محاولة تطبيق النظام المالى الاسلامى بهدف عمارة الارض بحيث تخدم مصلحة الاسلام والمسلمين ، فى اطار نظام يحقق اعلاء كلمة الله ، وهن فن عملى يهدف الى تطوير الواقع من حسن الى احسن وعمارة الارض تتطلب نموا اقتصاديا متوازنا .

السياسة النقدية

السياسة النقدية هى مجموعة الادوات التى تتحكم فى المعروض النقدى حتى تتفق وحجم مايعرض من سلع وخدمات لتحقيق الاستقرار فى الاسعار ، السياسة النقدية هى التحكم فى كمية النقود المتاحة للتداول من خلال مجموعة من الاجراءات التى تتخذها السلطات النقدية فى الدولة فى ادارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من اجل تحقيق اهداف معينة .

ان الهدف الاول للاقتصاد الاسلامى هو اقامة مجتمع متكافل يقضى على البطالة ويشجع الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة افضل استغلال لضمان حياة كريمة لكل افراد المجتمع ، والسياسات النقدية فى الاسلام تقوم على أساس تحريم الربا ، وتهدف الى ثبات قيمة النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والاجلة .

تعرف السياسات النقدية فى الاسلام بانها مجموعة الاجراءات و القرارات التى تتخذها الدولة من خلال البنك المركزى لتنظيم وضبط الاصدار النقدى بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية ، والانتاجية ، والاستهلاكية ، للاقتصاد العام للدولة ، الهدف الاول للاقتصاد الاسلامى هو اقامة مجتمع متكافل يقضى على البطالة ويشجع الاستثمار واستغلال الموارد المتاحة افضل استغلال لضمان حياة كريمة

لكل افراد المجتمع ، والسياسات النقدية فى الاسلام تقوم على أساس تحريم الربا ، وتهدف الى ثبات قيمة النقود كوسيط للتبادل ومقياس للقيم الحاضرة والاجلة .

تهدف السياسة النقدية الى التأثير فى عرض النقود لايجاد التوسع والانكماش فى حجم القوة الشرائية للمجتمع لتنشيط الطلب والاستثمار ، من خلال تحقيق االتشغيل الكامل والاستغلال الامثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة فى المجتمع ، ويتطلب تحقيق التشغيل الكامل السماح بمعدل بطالة منخفض ، بحيث تقوم بزيادة عرض النقود فى حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل فى الاقتصاد القومى.

للسياسة النقدية انواع ترتبط بالحالة الاقتصادية للدولة الاولى السياسة النقدية التوسعية وهى السياسة التى تتجه اليها السلطة النقدية فى حالة الركود او الانكماش ، حيث تتجه الى زيادة المعروض النقدى من خلال زيادة الدخول وتحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية ، والاستثمار ، حتى يزداد الطلب على السلع والخدمات . و الثانية السياسة النقدية الانكماشية وهى السياسة التى تتجه اليها السلطة النقدية فى حالة التضخم ، حيث تتجه الى تخفيض المعروض النقدى والحد من خلق النقود والائتمان والحد من الانفاق على مستوى الافراد والمؤسسات .

السياسة النقدية فى الفكر الكلاسيكى

يرى الاقتصاديون الكلاسيك ان التطور الاقتصادى يتم تلقائيا دون اللجوء الى تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ، بفرضيات عدم امكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد ، وان التوازن يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل ، مع اعتبار ان النقود مجرد غطاء يخفى تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادى ، وذلك لان النقود لا تطلب لذاتها وانما تقوم بوظيفتها كوسيط للتبادل . [1]

الفكر الكلاسيكى يعتمد على قانون ساى الذى ينص على ان العرض يخلق الطلب ، مع عدم وجود فائض فى الانتاج الكلى ، فان انتاج السلع والخدمات فانه يقابلها دخل ، هذا الدخل ينفق على سلع وخدمات استهلاكية او ادخار ويمثل شكلا من اشكال الانفاق على سلع الاستثمار ، ويعنى ذلك ان كل ادخار يتحول الى استثمار ، وعلى ذلك فان الادخار يمثل عرضا للموارد المالية فى حين يمثل الاستثمار طلبا لهذه الموارد . [2]

ثالثا : السياسة النقدية فى الفكر الحديث

السياسة النقدية تعرف بانها استخدام النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة عن طريق تحريك ادوات الموازنة نفقات وايرادات للتأثير فى الادخار والاستثمار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق المحافظة على ثبات الاسعار ، وزيادة معدل التنمية وانخفاض البطالة ، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات .

السياسة النقدية فى الفكر الحديث تنطلق من فرضيات ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لمعالجة المشكلات الاقتصادية ، وان التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة فيمكن حدوث بطالة لفترة طويلة ، وان النقود وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة وتعتمد النظرية الحديثة على الفترة القصيرة ، وان حجم الانتاج والتشغيل والدخل يتوقف على حجم الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية ، مع ضرورة تساوى الادخار والاستثمار ، وان التوازن يحدث عند اى مستوى من مستويات التشغيل

السياسة النقدية فى الفكر الاسلامى

النقود اداة ضرورية للتنمية والاستثمار لتحقيق اهداف المجتمع الاسلامى وهى من اهم العناصر الاساسية للكسب بحيث ان معظم الاسباب الاخرى تترتب عليها وتلحق بها من تملك واعمار وانتاج وتنمية ، ولا يمكن ان للاقتصاد ان ينمو ويزدهر وينعم بالاستقرار الا فى وجود كمية نقود كافية لتسهيل المعاملات والاعمال المؤدية اليها .

فالسياسة النقدية فى الاسلام هى مجموعة من التدابير (الاجراءات والقرارات) التى تتخذها الولة من خلال البنك المركزى لتنظيم وضبط الاصدار النقدى بما يتناسب مع الهياكل الاستثمارية والانتاجية والاستهلاكية للاقتصاد العام للدولة .

السياسة النقدية فى الاسلام تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدى المالى داخل الدولة وذلك باتخاذ الوسائل المشروعة لحماية النقد من التذبذب والانهيار والتضخم ، وتحقيق التوازن من خلال تشجيع الادخار والاستثمار وتحريم الاكتناز واداء فريضة الزكاة والضرائب ، والمساهمة فى تحقيق التنمية الشاملة من خلال توجيه راس المال لتطوير التجارة والصناعة والزراعة وفق برامج وخطط مدروسة .

رابعا : التوازن الاقتصادى بين الملكية الخاصة والملكية العامة

الملكية

الملكية هى حكم شرعى مقدر فى المنفعة ، يقتضى تمكين من يضاف اليه من الناس عامة او من يخصص منهم من الانتفاع بالمملوك ، ويقصد بها ان يكون المال مخصصا للمنفعة العامة او الخاصة لتحقيق مصلحة معينة هى حق الانتفاع . وتعطى حق التصرف فيها ، من خلال العلاقة التى اقرتها الشريعة بين الانسان والمال ، بحيث يتمكن من الانتفاع به انتفاعا كاملا من غير قيد ولا شرط زمان ولا مكان ولاحال ، الا قيد واحد هو ان يكون الانتفاع محرما شرعا .

الملكية هى وظيفة اجتماعية مقيدة ، يتم من خلالها استغلال شىء باسم المالك الحقيقى ، وهو الله الخالق ، وحسبما يريد ، من خلال نظم وقوانين وضعها لمن استخلفهم فيه ، لما فيه الخير للمجتمع ، الملكية هى اختصاص يعطى صاحبه الانتفاع بالشىء والتصرف فيه ، والنظام الاقتصادى الاسلامى

يجمع بين الملكية الفردية والجماعية بصورة متكاملة تشد وتؤزر كل منهما الاخرى ، ووضع لها حدود وضوابط تمنع الضرر وتوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بصورة تجعل للملكية وظيفة اجتماعية ايجابية وبناءة .

ان ملكية الله للمال هى الملكية الاصلية وملكية الانسان هى ملكية استخلاف ، هى محور النشاط الاقتصادى وهى احتواء للشيء والقدرة على الاستبداد به والتصرف فيه تصرفا يستقل به المالك دون غيره ، والانتفاع به انتفاعا معتادا ، والشريعة توجه المالك الى الانتفاع بما يملكه من مال ، وتحميه من اى اعتداء على ملكه من الغير او من السلطة العامة ، فالدولة اذا ارادت ان تنزع ملكية ماله ، لمصلحة الجماعة ، فيجب عليها ان تؤدى له تعويضا عادلا .

ان نظام الملكية فى الاسلام يقرر قيودا على المالك لصالح المجتمع ، فالشريعة لم تقرر شكلا واحدا للملكية ، وانما قررت اشكالا مختلفة للملكية فى وقت واحد ، بتصميم مذهبى ، قائم على اسس وقواعد ايمانية ، وضمن اطار خاص من القيم والمفاهيم الاخلاقية ، ومجموعة من التكاليف تضيق وتتسع على ضوء الضرورات المحيطة بالمجتمع الذى يحيا فيه المالك .

الملكية الخاصة فى النظام الاقتصادى الاسلامى

الملكية الخاصة او الملكية الفردية هى تلك التى يكون صاحبها فردا او جماعة على سبيل الاشتراك ، وهى حقيقة فطرية وضرورة اجتماعية ، بها يسعى الانسان للكسب ، ويبذل الجهد ويظهر طاقاته وابداعاته ، والدولة مسئولة عن حماية هذه الملكية من اجل الاعمار والتنمية ، وشرعت الحدود والاحكام لتوثق الحقوق وتحفظها لحماية الملكية فى يد صاحبها ، فحرمت السرقة والنهب والغصب وحرم الاسلام التملك عن طريق الربا والاحتكار والغش والاضرار بالغير ، والمسئولية الاجتماعية والاخلاقية والشرعية تحتم على صاحبها ان يحافظ عليها والا يجعلها هباء منثورا بالاسراف والتبذير ، وتطهيرها باخراج حق الله فيها من زكاة وصدقات ، فيكون ميزان الملكية هو القسط بلا طغيان او خسران ، فلا عدوان على حق الفرد فى التملك ولا عدوان على حق الفقير فى الزكاة .

الملكية الخاصة او الملكية الفردية تمنح صاحبها حقوقا اهمها حق الدوام ويعنى به بقاء الملكية لصاحبها ما دامت العين المملوكة باقية تحت ملك صاحبها ، وحق حرية النوع ويعنى به ان يكون للفرد الحق فى تملك مايرغب فيه وتسمح به امكانياته المادية من الممتلكات ، وحق المقدار ويعنى به تملك اى مقدار من المال مادام فى امكانه ذلك ، وحق التصرف ويعنى به ان يكون للفرد الحق ان يتصرف فيه تصرفا ايجابيا يجمع بين الاستغلال والاستهلاك .

النظام الاسلامى يعترف بالملكية الفردية باعتبارها وسيلة انمائية ، ووضع النظم والقوانين التى تحميها من المعتدين ، وسمح للفرد بحرية التصرف فيها ضمن حدود وقيود لا يتعداها ، واوجب عليه ان يحسن استخدامها انفاقا و استثمارا بما يحقق زيادة الانتاج وتنمية الثروة ، فى ظل عدالة اجتماعية ومنافع مشتركة تحقق مصلحة الجماعة .

الملكية الخاصة هى ملك مقيد ، اعطاه الله وحده لعباده ، حيث يمكنه من الانتفاع بملكه ، والتصرف فيه ، فى حدود وقيود ، بينتها الشريعة الاسلامية ، توجه فيها نحو التوازن بين الحقوق والواجبات ، وبين مصالح الناس بعضهم مع بعض ، فيصبح المجتمع قوة متماسكة .

الملكية العامة فى النظام الاقتصادى الاسلامى

الملكية العامة هى التى يكون المالك لها المجتمع ككل ، دون النظر للافراد بحيث يكون الانتفاع بها لهم جميعا دون ان يختص بها احد منهم ، ويعتبر الاساس فى الملكية العامة حاجة الجماعة للانتفاع بأشياء معينة لا تقع تحت الملكية الفردية كما فى الانهار والطرق والجسور والميادين فيباح الانتفاع بها لكل افراد المجتمع .

الملكية العامة متمثلة فى الملكية الجماعية وملكية الدولة ، اما الملكية الجماعية هى ما وجد بايجاد الله تعالى ولم يتدخل فيها العمل الانسانى مثل الانهار والمراعى ، وتمثل نفعا ضروريا لجميع الناس ، واما ملكية الدولة هى ما يكون للدولة ومواردها لبيت مال المسلمين ، كالمرافق العامة وثروات النفط والغاز والمعادن ، مما يملكه مجموع الامة ، يتصرف فيها ولى امر المسلمين ، بموجب ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقوم الملكية فى النظام الاسلامى على اساس ملكية عامة واخرى خاصة ، ويحقق توازنا بين اداتين تكمل احداهما الاخرى ، بحيث ان غياب احدهما يؤدى الى فقدان دورها بالضافة الى حدوث خلل بالدور الذى تؤديه الاخرى ، والملكية العامة بشكلها المزدوج يكون لها دورا اكثر فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

الملكية الجماعية هى حق مقرر لكل فرد فى ان ينتفع بأموال معينة يحددها النظام الاسلامى ، على اساس انه فرد من الجماعة ، دون ان يستأثر بها لنفسه ، او يختص بها دون بقية افراد الجماعة والحقوق الشرعية منحها الله لعباده مقيدة وليست مطلقة ، ليمكن التوازن بين الحقوق والواجبات ، وبين مصالح الناس بعضهم على بعض ، فيسير المجتمع على اسس متينة متماسكة .

خامسا : التوازن الاقتصادى بين الاهمية الاقتصادية وتدخل الدولة

تتضح اهميه التوازن الاقتصادى وضرورته باعتباره اداة لرسم صورة النظام الاقتصادى ، بالاضافة الى اهميته فى اختيار ووضع استراتيجية وسياسات التنمية الاقتصادية وتصميم النماذج لمعالجة مشكلة الدورات الاقتصادية .

وتعتبر نظرية التوازن الاقتصادى وسيلة منهجية فى التحليل الاقتصاد ومهمة فى الابحاث العلمية وتساعد فى التنبوء بالمركزالاقتصادى التوازنى الجديد ، وكأداة تحليلية فهى مهمة لتحديد الهدف الامثل والضرورى للمجتمع .

بدراسة مدى اهمية التوازن الاقتصادى الاسلامى نجد انه قد اصبح ضرورة على الدولة تحقيق توازن المنتج وتوازن المستهلك ، من خلال وضع الضوابط التنظيمية والرقابية ، وذلك لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع ، ولذلك فالتوازن الاقتصادى هو اساس التحليل الاقتصادى ومهم لكل الانظمة الاقتصادية المتقدمة منها والنامية .

التوازن الاقتصادى شرط ضرورى لمختلف الانظمة الاقتصادية لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للدولة والتى تتضمن عملية تخطيط اقتصادى لموارد الدولة وتوجيها نحو انتاج السلع والخدمات الجماعية الضرورية ، وذلك لتحقيق التنمية والعدالة والاستقرار .

بعد الازمة المالية فى الثلاثينات من القرن الماضى اكتشف كينز انه من دعائم السياسة المالية الحديثة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى ، وان العودة الى التوازن يمر عبر بوابة الدولة باستعمال الية الطلب الفعال ، فعاشت الاقتصاديات الغربية اذهى عصورها فى الفترة من عام 1945م – 1975م ، اذ تحققت معدلات نمو عالية وسادت حالة التوظف الكامل والاستقرار فى اسعار الصرف ، وانخفاض التضخم ، وازدهار حركة التجارة الدولية بالاضافة لنمو الانفاق الحكومى فتظهر قوة الاقتصاد القومى فى تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجى .

سادسا : اثر التوازن الاقتصادى على الانتاج والاستهلاك والاستثمار

الانتاج

ترتكز فلسفة المذهب الراسمالى على اسس وقواعد مادية بحتة ، تنظر للانتاج وتنمية ثروة المجتمع على اساس انها هدف وغاية اساسية ، بغض النظر عن توزيع هذه الثروة ودورها فى تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، فهى تبحث عن كل الوسائل والطرق لزيادة الانتاج ونمو الثروة ، وان ادت النتائج الى اتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية او الى زيادة الفقر فى المجتمع ، وتقاس الثروة والرفاهية والتقدم الاقتصادى فى الدول الراسمالية بمقدار ما ينتج من السلع والخدمات الانتاجية فى فترة زمنية محددة عادة تكون سنة .

ترتكز فلسفة المذهب الاشتراكى على انطباق واتساق اشكال الانتاج مع التوزيع ، فكل شكل من اشكال الانتاج ينتج عنه نمط مميز للتوزيع متسقا ومنسجما معه ويتم تحديد هدف الانتاج وكميته ونوعه تبعا لتقديرات الخطة الشاملة للمجتمع .

الاسلام يهدف الى تنمية الانتاج كهدف رئيسى لتحقيق رفاهية المجتمع ويضفى عليه قدسية العبادة وتتدخل الدولة بمراقبة الانتاج لتحقيق التوازن بين دور الفرد ودور الدولة ، بهدف توفير حد الكفاية لكل فرد فى المجتمع ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى للدولة .

ترتكز فلسفة المذهب الاسلامى على بيان مدى التباين والاختلاف بين المذهب الاقتصادى فى الاسلام وبقية المذاهب من حيث تحديد مضمون الانتاج وعلاقته التوزيع والتداول ، والمذهب الاسلامى يقر بأن نمو وتنمية الثروة والانتاج هدف وغاية ، واداة لتحقيق الغايات والاهداف المنشودة من الانتاج ، ولا يفصل المذهب الاسلامى نمو الانتاج عن توزيعه ، وان الحافز الاساسى والرئيسى للانتاج وتنميته لا ينحصر فى تحقيق اقصر ربح واشباع لحاجات الانسان ويرتكز على محور رئيسى هو خلافة الانسان ودوره فى الحياة وهدفه التقرب الى الله . قال تعالى (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (1) الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ) الملك 1-2 .

الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه الانفاق الذى يوجه لشراء السلع والخدمات النهائية بهدف اشباع الحاجات الانسانية على اختلاف انواعها ومستوياتها واولوياتها باختلاف المجتمعات ، ويتطلب التوازن الاستهلاكى تفعيل دور الدولة فى الرقابة على الاسواق لحماية المستهلك من السلع والخدمات غير النافعة ، والتوعية بثقافة ترشيد الاستهلاك .

ان الاساس الايديولوجى للاستهلاك وفق النظرية الكلاسيكية كان هو قانون ساى ، العرض يخلق الطلب ، فاذا تم انتاج السلعة فسوف يوجد لها سوقا تلقائيا ، اذ ان الافراد يعملون من اجل الحصول على السلع والخدمات ، فعندما ينتج الفرد سلعة فانه يقوم بتبادل ما يفيض عن حاجاته مقابل منتجات الاخرين ، وعليه فاءن مجرد الانتاج يمثل طلبا على السلع الاخرى ، وهو طلب مساوى لقيمة السلع الفائضة التى ينتجها كل فرد ، فيتساوى الطلب الكلى مع العرض الكلى ، فيتحقق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى وفق النظرية الكلاسيكية .

فى النظرية النيو كلاسيكية الهدف الاساسى للنشاط الاقتصادى وما يجب التأكيد عليه هو رفاهية الاستهلاك والسعادة التى تتحقق بموجبها واستخدام الثروة فى تحقيق اعلى معدلات الاشباع والاستهلاك الى اقصى حد ،من اجل تحقيق مستوى الرفاهية ، ويتم قياس مستوى الرضا والسعادة المحققة كمحصلة نهائية لاداء النشاط الاقتصادى ، وان ترشيد الاستهلاك لايكون الا لضمان التواصل والاشباع المستقبلى .

مفهوم الاستهلاك من المنظور الوضعى هو الانفاق الذى يوجه لشراء السلع والخدمات النهائية لغرض اشباع الرغبات والحاجات الانسانية المشروعة على مختلف مستوياتها . لذلك فقد اصبح الاستهلاك هو الغاية الوحيدة لحياة الفرد فى ظل النظام الراسمالى . [4]

ان الاساس الايديولوجى للاقتصاد الاسلامى ينبع من منطلقات عقائدية ، فيعرف الاستهلاك بأنه مجموعة التصرفات التى تحدد السلع والخدمات من الطيبات لاشباع حاجات ورغبات افراد المجتمع ، باختلاف طبيعتها واولوياتها وفق مبادىء الشريعة الاسلامية ويعد الاستهلاك شرطا ماديا لاستمرار

الوجود الانسانى ، ومن ثم فانه فرض واجب بقدر ما يشبع حاجات الانسان ويحقق مقاصد الشريعة الاسلامية من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

ان الاساس الذى يرتكز عليه الاقتصاد الاسلامى هو القيم الروحية ووفق ضوابط الشريعة الاسلامية التى تهدف الى تحديد المسار الرشيد للاستهلاك الاسلامى ، والذى يحرم حالة الترف التى تدفع الى تبديد الموارد الاقتصادية للمجتمع ، والاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار ، ويؤدى الى تدهور قيم ومقومات المجتمع . وتحرم حالة الاسراف والتبذير والسفه وهو الانفاق فى غير مقتدى العقل ، ومخالفا لاحكام الشريعة الاسلامية . وتحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع ، فالاسلام يوجه سلوك المستهلك بحيث يكون متوازنا بين مصالح الفرد والجماعة ، وبين متع الدنيا وجزاء الاخرة .

تضاعف نفقات الزكاة من معدلات العرض الكلى الانتاجى ، ويزيد حجم المعروض من سلع الاستهلاك ، وتمثل نفقات الزكاة قوى شرائية جديدة تحت تصرف الفئات مستحقى الزكاة ، تؤدى الى زيادة فى معدلات الطلب الكلى الاستهلاكى ، مما يؤدى الى تحفيز المستثمرين والمنتجين على استثمار اموالهم مما يؤدى الى زيادة الطلب على تشغيل العمالة ، وبالتالى زيادة الانتاج و زيادة معدلات العرض الكلى الانتاجى ، ويتحقق النمو الاقتصادى المطلوب .

ان مفهوم الاستهلاك فى الاقتصاد الاسلامى يتميز بالاعتدال والتوازن ، ويكون بمقتضى العدل والتوازن بين الاستهلاك الحاضر الذى يهدف الى اشباع الحاجات الانسانية من الساع والخدمات وبين الاستهلاك المستقبلى والذى يتطلب ترشيد الاستهلاك الحالى لصالح الاجيال القادمة ، دون ان يعنى ذلك التضحية بمستوى المعيشة اللائق بالجيل الحاضر .

ان التأكيد الاسلامى على المساوة والعدالة الاجتماعية ، يحتاج الى تحقيق انخفاض فى اجمالى الاستهلاك بطريقة لا تؤدى الى تدهور مستوى تلبية احتياجات الافراد ، بل تؤدى الى تحسينه ، فلابد من اجراء تخفيض متوازن ، وذلك لابقاء الاستهلاك ضمن نطاق ما يمكن ان يطيقه المجتمع .

ان تحديد نمط الاستهلاك يعد امرا ضروريا فى وضع الاساس الاقتصادى لاى مجتمع ، ذلك لانه يوجد عدة عوامل مؤثرة فى السلوك الاستهلاكى للمسلم ، مثل العقيدة والاخلاق ، الى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ، ومثال ذلك الدعوة الى الادخار لوقت الشدة ، التوازن والوسطية والاعتدال فى الانفاق ، وتحريم الاسراف والتبذير ، فيكون التصور العام للاستهلاك الاسلامى هو الانفاق على الطيبات ، دون اسراف او تقتير ، والانفاق فى سبيل الله ويعتبر الحد الادنى فيه الزكاة .

ان الاسلام يقوم على ترشيد الاستهلاك ، ويحرم الاسراف والتبذير ، والاكتفاء بما حددته الشريعة باصطلاح حد الكفاية وهو المستوى اللائق للمعيشة ، ، كما ان تحقيق التنمية الاقتصادية يفترض ان يقتطع المجتمع من استهلاكه الحالى ليستثمر الفائض فى زيادة طاقته الانتاجية ، وهو مايسمى فى الاصطلاح الحديث بالتكوين او التراكم الراسمالى .

يرتبط الاستهلاك ارتباطا وثيقا بالدخل القومى ، حيث يمثل احد مكوناته ، كما انه احد مؤشرات الرفاهية فى المجتمع ، ويعتبر الاستهلاك مفهوما منافسا للادخار الذى يعد نوعا من التنازل مؤقتا عن جزء من الاستهلاك الحالى ، فيمكن للفرد ادخار ما يملكه من فائض لمواجهة فترات مستقبلية اكثر الحاحا .

حددت الشريعة الاسلامية نمط الاستهلاك وكميته للمستهلك المسلم ، فمن حيث النوعية يجب ان تكون السلعة حلالا طيبا ، ومن حيث الكمية ينبغى الاعتدال وعدم الاسراف والتبذير والترف ، ويجب على المستهلك الالتزام بالاولويات الشرعية فى الانفاق ، حيث الانفاق على الضروريات اللازمة لقوام حياة الناس واستقامتها ، وذلك تحقيقا للمقاصد الخمس وهى (حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال) ، ثم الانفاق على الحاجيات التى تجعل الحياة اكثر يسرا واقل عناء ، وذلك لرفع الضيق والحرج والمشقة الزائدة ، ثم الانفاق على التحسينات التى تجعل الحياة أكثر رغدا ومتعة وتسمى الكماليات ، ودون اسراف او ترف ولا يجب على المستهلك الانفاق على التحسينات الا بعد استيفاء الضروريات والحاجيات .

اهتمت الشريعة الاسلامية بالجانب الاستهلاكى ووضعت له الضوابط الاسلامية التى متى التزم بها المستهلك اعتبر رشيدا ، فدعته الى التوسط والاعتدال فى الاستهلاك ، ولا يقتصر ذلك على الافراد وانما يشمل الاستهلاك العام ، وينبغى تفعيل دور الدولة الرقابى لضبط وترشيد الاستهلاك ، وحماية المستهلك من سيل السلع والخدمات غير النافعة ، مع توعية المستهلكين بالثقافة الاستهلاكية الاسلامية الايجابية ، مع ترسيخ مفاهيم الاعتماد على الذات فى تلبية الحاجات ، ويتطلب هذا جهدا كبيرا فى نشر ثقافة تعظيم الانتاج وترشيد الاستهلاك .

الشريعة الاسلامية تقدم نموذجا لترشيد الاستهلاك من خلال غرس المبادىء الاخلاقية للاستهلاك ، وان الله سبحانه وتعالى سخر كل ما فى الكون من الطيبات من اجل مصلحة الانسان ، ولم يعطى الانسان الحرية المطلقة فى استهلاك هذه الطيبات ، ووضع الحدود التى تنظم عملية الاستهلاك بالاعتدال من غير اسراف ولا تقتير ، فالاستهلاك طاعة لله وعبادة لا تجوز فيها المعصية بالاسراف والتبذير ، وان القاعدة الكبرى فى المنهج الاسلامى هى التوازن ، وان تحريم الاسراف والتبذير من الناحية الاقتصادية هو ازالة اسباب زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدى الى عدم ارتفاع اسعارها ، ويجعل من التوازن والاعتدال منهجا وسياسة اقتصادية ونقدية فى الانفاق والاستهلاك عامة .

الاستثمار

الاستثمار هو الزيادة فى راس المال بجميع انواعه ، ويقوم على توظيف وتنمية المال للحصول على عائد منه ، ويتضمن الاستثمار الانفاق الراسمالى لانشاء مشروعات جديدة ، او استكمال مشروعات

قائمة ، وكذلك الانفاق على التعليم والتدريب والصحة ، بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للفرد استثمارا ، وهو وسيلة للحصول على الربح .

ان نظام سعر الفائدة يلعب دورا مؤثرا وبارزا فى معادلة الادخار والاستثمار بغية تحقيق توازن ، او تعادل معقول بينهما فلا تطغى احدى طرفى المعادلة على الاخرى بما ليس فى مصلحة الاقتصاد والنشاط الاقتصادى .

ان معايير الاستثمار فى الاقتصاد الوضعى وفق النظرية الكلاسيكية المهم هو كلفة الاستثمار ، وتتحدد من خلال سعر الفائدة وهو يمثل العلاقة بين راس المال المستثمر ، والفترة الزمنية ، والمنافع المستقبلية التى ستتحقق من خلال عملية الاستثمار.

ان اهم معايير الاستثمار فى الاقتصاد الوضعى هو مقدار العائد المتمثل فى الربح الذى يمكن الحصول عليه من الاستثمار ، وهذه المعايير لاتهتم بترتيب الاولويات التى يحتاجها المجتمع من اجل تلبية رغباته لان مصلحة المستثمر مقدمة على مصالح المجتمع ، كما ان هذه المعايير لا تهتم بتحقيق الاهداف العامة التى تساهم فى القضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .

الاستثمار فى المفهوم الاقتصادى هو ايجاد اصول راسمالية جديدة مثل انشاء المصانع والمزارع ، وانتاج الألات والمعدات الراسمالية التى تساعد على ايجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية ، بما يمثل القيمة المضافة لمخرجات الاقتصاد فى فترة زمنية معينة .

الاستثمار فى النظام الاسلامى

الاستثمار هو نشاط انسانى ايجابى مستمد من الشريعة الاسلامية ، يؤدى الى تحقيق اهداف النظام الاقتصادى الاسلامى ، من خلال الاولويات الاسلامية ، وذلك بتوظيف وتنمية ثروة المجتمع بما يحقق مصلحة الفرد والجماعة .

ان الاقتصاد الاسلامى يوجه الى استثمار اموال الملكية العامة فى ما تقوم به الدولة من استثمارات متنوعة بين المجالات المختلفة كصناعة الحديد والصلب ، ومشتقات البترول ، وخطوط السكك الحديدية .

يقوم الاستثمار فى الاسلام على مبدأ الاستخلاف ، ويعنى ان المال مال الله ، والانسان مستخلف فيه وفقا لارادة المالك الحقيقى وهو الله سبحانه وتعالى ، وعلى هذا فان الاستثمار الاسلامى يكون وفقا للضوابط الشرعية التى حددت التعامل فى الطيبات دون المحرمات ، والالتزام بمراعاة احتياجات واولويات المجتمع فى استثماراته ، وعدم الاضرار بالغير فلا ضرر ولا ضرار ، وعلى المستثمر المسلم ان يوازن بين مصلحته ومصلحة المجتمع عند توجيه امواله للاستثمار.

ان نظرة الاقتصاد الاسلامى للاستثمار او التكوين الراسمالى قائمة على التوازن بين راس المال البشرى وراس المال المادى ولذلك يعرف الاستثمار بأنه جهد واع يبذل فى الموارد المالية والقدرات البشرية بهدف تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى يساعد على تحقيق الرخاء وذلك باشباع الحاجات الروحية بجانب الحاجات المادية فالاستثمار وسيلة لتحقيق عبادة الله وخلافته فى ارضه . والحصول على منافعها .

الاسلام يشجع على الاستثمار ، من خلال نظام فريضة الزكاة ، فالزكاة تفرض فى نهاية الحول على النقود والعروض ، فاذا لم تكن مستثمرة نقصت ، ويعفى راس المال الثابت ارضا وعقارا والات اذا كانت استثمارا . وبهذا يحفز الاسلام الادخار والاستثمار ، ويعاقب الاكتناز ، باسلوب تبقى فيه النقود نعمة والاستثمار عبادة .

الاستثمار لا يرتبط بمعيار الربح فقط وانما يرتبط بمعيار اخر يهدف الى تحقيقه المنهج الاسلامى للاستثمار ، وهو تحقيق مصالح المجتمع الضرورية ، وهى الاستثمار فى السلع والخدمات التى تمكن الناس من القيام بواجبات دينهم ممثلة فى حفظ الكليات الخمس ، الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، والدولة هى من تقوم بالاستثمارات العامة وتراعى فيها الاولويات المجتمعية .

يعتبر امرا ضروريا زيادة حجم الاستثمارات فى مشروعات بناء مرافق راس المال الاجتماعى ، من طرق ومواصلات واتصالات وخدمات التعليم والتدريب ، والتى يترتب عليها توفير خدمات انتاجية منخفضة التكلفة وضرورية لقيام مشروعات صناعية لتحقيق انطلاقة الاقتصاد فى طريق التقدم .

سابعا : ادوات المنهج الاسلامى فى تحقيق التوازن الاقتصادى

الزكاة اداة التوازن الرئيسية

الزكاة لغة

الزكاة : النماء والزيادة ، سبب زيادة المال فى الدنيا وثواب الاخرة
: اصل يدل على نماء وذيادة - وزكاه الله تعالى
: الزيادة والنماء وقد استعملت بهذه المعانى فى القران الكريم

الزكاة كمصطلح

الزكاة اول مؤسسة للضمان الاجتماعى عرفها التاريخ ، بدأت تشريعا وتطبيقا منذ فرضت ركنا ثالثا من اركان الاسلام ، لاقامة توازن اقتصادى واجتماعى عادل ، يقتضى ان يشترك الناس فى الخيرات والمنافع التى اودعها الله فى هذه الارض والا يقتصر دورها على الاغنياء ويحرم منها الاخرون ، والضمان الاجتماعى الاسلامى من حيث شموله لكل محتاج ، حاجة دائمة او طارئة ، لم يكن مجرد اسعاف مؤقت ، لكنها كما شرعها الله ورسوله ، معونة دورية منتظمة ، تحقق تمام الكفاية لكل حاجته هو واسرته ، ولم تكن مقفلة على المسلمين وحدهم دون غيرهم ، فالدولة الاسلامية ذات

فكر وعقيدة ، وعدل وانسانية ، تسع كل من يعيش على ارضها من المسلمين وغير المسلمين ، تأكيدا من الله ان جميع ما فى الارض مخلوق للناس جميعا ، لا تستأثر به فئة دون اخرى.

الزكاة احدى السياسات المالية الهامة فى التدخل من اجل صيانة المال من الانتقاص ، واعمالا للاحكام الشرعية بتشغيل المال وتنميته وامتثالا لامر الله بمنع الاكتناز فى المال ، اتقاء لعذاب الله ، ولان اقتطاع الزكاة من المال شرط الانماء ومن صافى الدخل ، وان يكون الانفاق باعتدال وفى حدود النصاب دون تقتير او تبزير ، ويترتب على انفاق الزكاة فى مصارفها الشرعية على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفى الرقاب والغارمين وابن السبيل ، يزيد من السيولة النقدية لديهم ، مما يزيد من حجم الطلب الكلى الاستهلاكى ، لاشباع حاجاتهم ورغباتهم ، مما يحدث اثر فى زيادة الانتاج ، وزيادة معدلات السيولة ، وزيادة معدلات النمو ، واستثمار راس المال فى مشروعات التنمية.
الزكاة فرضت على المسلمين فى السنة الثانية من الهجرة ، وبتحديد لاوجه الصرف الثمانية ، وقد شرعت لمحاربة الفقر والقضاء على اسبابه وتحرير الانسان من الذل والحقد والحسد . والزكاة نموذج تتأصل فيه روح التكافل والتراحم ، فيشعر الغنى المؤمن بالفرح الداخلى وهو يؤدى حق الله فى المال الذى استخلفه فيه ، يشعر الفقير المؤمن بالفرح الداخلى وهو يرى انه غير متروك لحاجته فيتناول قسطه من حق الله ، بحكم انتمائه الى مجتمع الاسلام والمسلمين .
الزكاة تشريع اقتصادى عقائدى ، لايقتصر على العلاقة بين العبد وربه ، وانما يمتد الى جميع المسلمين ، والزكاة هى المورد الرئيسى للايرادات الاسلامية وهى اعطاء جزء من النصاب الى فقير ونحوه غير متصف بمانع شرعى يمنع الصرف اليه ، وهى جزء من المال يخرجه الغنى الى اخوانه الفقراء والمساكين والى اقامة المصالح العامة التى يكون بها قوام مجتمعه .

الاثار الوظيفية الاقتصادية للزكاة

الزكاة احدى السياسات المالية الهامة فى الحفاظ على المال من الانتقاص ، واعمالا للاحكام الشرعية بتشغيل المال وتنميته وامتثالا لامر الله بمنع الاكتناز فى المال ، اتقاء لعذاب الله ، ولان اقتطاع الزكاة من المال شرط الانماء ومن صافى الدخل ، ويترتب على انفاق الزكاة فى مصارفها الشرعية على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفى الرقاب والغارمين وابن السبيل ، زيادة السيولة النقدية لديهم ، مما يزيد من حجم الطلب الكلى الاستهلاكى ، لاشباع حاجاتهم ورغباتهم ، مما يحدث زيادة فى الطاقة الانتاجية ، وزيادة استثمار راس المال فى مشروعات التنمية ، مما يحقق الدور الوظيفى للزكاة فى المجالات الاقتصادية .

يؤثر الالتزام باخراج الزكاة على الناتج القومى من خلال الانفاق على الفقراء والمساكين ، حيث من الطبيعى ان يوجهوا معظم دخلهم من الزكاة الى تأمين ضروريات حياتهم ، ذلك ان الميل الحدى للاستهلاك عند الفقراء والمساكين اكبر من الميل الحدى للاستهلاك عند الاغنياء ، مما يؤدى الى

زيادة الانتاج لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات ، ومن يستتبع ذلك فى معدلات التشغيل والدخل القومى .

يؤثر الالتزام باخراج الزكاة على الاستثمار ، فهى تحد من اكتناز الاموال وتدفع نحو الاستثمار لتفادى تأكل راس المال والتعرض للخسارة المادية بمقدار الزكاة ، كما ان انفاق الزكاة على مستحقيها يزيد من الانفاق الاستهلاكى لديهم ، فيزيد الطلب على السلع والخدمات مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى ومن ثم زيادة فى الاستثمار .
ومما يزيد من اهمية دور الزكاة فى علاج العجز المالى هو كثرة حصيلتها وقلة تكاليف جبايتها ، وسعة وعائها ، وعدم التهرب من دفعها فى معظم الحالات ، وكفاءة مساهمتها فى تغطية النفقات الشرعية الاجتماعية المتجهة الى الفئات الفقيرة ونحوها ، مما يخفف العبء عن كاهل الموازنة العامة.
الزكاة فى وظيفتها الاقتصادية تحقق الترابط بين الفرد والجماعة ، وبين الناس بعضهم مع بعض بحيث يرق غنيهم لفقيرهم وفى مضمونها ان يصبح الفرد فى كفالة مجتمعه فيقوم له المجتمع بما يلزم عند حاجته ، وان يقدم كل فرد قادر ما يمد المجتمع بالخير ويحفظ كيانه ويعلى بنيانه ويرفع شأنه فتصبح كل القوى متلاقية ومتضامنة فى المحافظة على مصالح الفرد والمحافظة على بناء المجتمع ، فيشعر كل افراد المجتمع بحاجتهم الى بعضهم فى كل شئون الحياة ، فيصبح افراد المجتمع قوة متماسكة ، وبقدر ما تتوفر هذه القوة للافراد يعتبر المجتمع قويا .

تمثل الزكاة اداة لاعادة توزيع الثروة والدخل لمواجهة الاختلال الاقتصادى الناتج عن اتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء ، فيتدخل الاسلام لضبط التفاوت بين الطرفين فيحصل الفقراء على الثروة بطريق مشروع لا غش فيه ولا احتكار ولا ربا وينهى عن الاسراف والتبذير ، فيؤدى ذلك الى القضاء على الفقر ، وتحقيق مستوى معيشة افضل للفقراء ، ويرتفع لديهم الميل الحدى للاستهلاك الأمر الذى ينعكس على زيادة الطلب والانفاق ومن ثم الدخل والاستثمار .

الاثار الانمائية الاقتصادية للزكاة

الزكاة اهم مصادر التمويل وهى تكليف والتزام مالى عقائدى ، يؤديه المسلم طواعية ، وهى الفريضة الواجبة بعد الصلاة ، وتعتبر مدخرات اختيارية يقبل عليها الافراد ، اقتطاعا من دخولهم ، متى توافرت شروطها ، ومدخرات اجبارية للدولة ، تقوم بجبايتها امتثالا لامر الله ، وهى اداة مالية يقدمها الاقتصاد الاسلامى ، علاجا لاختلال توزيع الثروة والدخل ، وتتميز بالثبات والاستمرارية ، مما يوفر موردا ماليا هاما لمتطلبات التنمية .

الزكاة اداة ايجابية لمحاربة الاكتناز ، فهى تخرج الزاما واقتطاعا ، من ثروة من تجب عليهم بشروطها ، ومحاربة اكتناز النقود ، وتجميدها وتعطيلها عن اداء وظائفها الاساسية ، وتهدد راس المال المكتنز بالفناء ، ذلك ان اخراج الزكاة من المال دون العمل على تنميته ، يصبح عقابا على الاكتناز ، والزكاة تحارب الاكتناز بالقضاء على الاسباب الشخصية التى تدعوا اليه ، وتعالج النواحى النفسية

والاجتماعية للمكتنزين ، والزكاة وقاية لنفس المسلم من الشح ، وانفصال عن المجتمع ، وتطهير نفوس المدخرين واموالهم ، اذ ان تطبيق الزكاة كأداة اقتصادية اساسية فى المجتمع الاسلامى ، يؤثر فى معظم الدوافع الانسانية للاحتفاظ بالمال دون استثماره وتنميته . قال تعالى (وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا - إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ) من الاية 26-27 الاسراء ، (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) من الاية 34 التوبة

ثامنا : التكافل الاجتماعى ودوره فى تحقيق التوازن الاقتصادى

التكافل : كمصطلح

التكافل الاجتماعى يقصد به ان يعيش الناس فى حالة ترابط بين الفرد والجماعة وبين الانسان واخيه الانسان، بحيث يرق غنيهم لفقيرهم ، ويرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ويعول صحيحهم مريضهم ، وان تنظم امور حياتهم واموالهم ، وان يصير الفرد فى كفالة مجتمعه ، وان يقدم كل فرد قادر للمجتمع ما يحفظ كيانه ويعلى بنيانه ، فتصبح كل القوى الانسانية فى المجتمع متلاقية متضامنة فى المحافظة على مصالح الفرد ودفع الضرر عنه والمحافظة على البناء الاجتماعى الذى يعيشون فيه ، ويشعر كل فرد بحاجة بعضهم الى بعض فى كل شئون الحياة ، وبأنهم قوة متماسكة ، وبمقدار قوة الافراد ، يعتبر المجتمع قويا .

التكافل الاجتماعى فى الاسلام بمثابة فريضة على كل مسلم فى حدود طاقته ، فالتكافل يقوم على مبدأ الاخوة والترابط بين المسلمين ، غايته اصلاح احوال الناس وتهيئة حياتهم ليعيشوا امنين مطمئنين على عقائدهم ، وانفسهم ، واموالهم ، واعراضهم ، ولا يكون المجتمع مجتمعا اسلاميا بالمعنى الشامل الا ان يكون متكافلا ، متعاونا ، عادلا ، متوازنا ، لانه لا يمكن ان تستقيم العقيدة

التكافل الاجتماعى فى الاسلام مفهومه الشرعى ان يتضامن كل افراد المجتمع ، ليعيش الفرد تحت كفالة المجتمع وتعيش الجماعة بمؤازرة الفرد ، ويرتبط الجميع بأواصر الاخوة فى الدين والعقيدة ، وقد حدد التشريع الاسلامى نطاق التكافل حسب حاجة المحتاجين ، بدءا من الاسرة الصغيرة الى المجتمع الكبير ، فى النفقة على الاقارب ، وكفالة الايتام ، ورعاية ضحايا الكوارث ، ورعاية المرضى ، وان يتعاون الجميع فى توفير العيش الكريم ، والمساعدة لكل من هو بحاجة اليها من ابناء المجتمع مما يساهم فى تخفيف الاعباء على الدولة .

مجالات التكافل الاجتماعى

الشريعة الاسلامية حرصت على اقامة تكافلا اجتماعيا شاملا بين المسلمين فى كافة مجالات حياتهم ، بحيث يؤمن لهم متطلبات حياتهم المعيشية من الطعام والمسكن والملبس والعلاج وبعض الكماليات من الرزق فى حد الاعتدال ، واقتصاديا يدعو المسلم للعمل واكتساب المال والمحافظة عليه وتنميته ، وينهى عن سوء الاستعمال بالتبذير والغش فى المعاملات ، وجنائيا ينهى عن السرقة

والغصب وقطع الطريق وقتل النفس التى حرم الله ويوجب القصاص فى القتل عمدا ، فنجد التكافل يجمع مضمون حفظ حياة الناس بكل مكوناتها المتمثلة فى حفظ الدين والنفس العقل و النسل والمال.

التكافل الاجتماعى الاسلامى يبدأ من الاسرة التى هى اللبنة الاولى فى بناء المجتمع ، وهى المجال الذى يعد الفرد عقليا وخلقيا ، فيتحدد طباعه وافكاره وانتمائه على قدر ما يسود الاسرة من نظام واستقرار ، فيخرج منها الى المجتمع فينتهج نهجهم ، فى الخلق والاستقامة والتضامن والتعاون والتماسك بين افرادها ، والاسلام اثار فى نفوس الافراد شعور المودة ، واحساس الالفة ، وداعى الاخوة الدينية والانسانية ، بما شرع من اخلاص النصيحة ، والعفو عن المسىء ، والسماح والرفق فى المعاملات ، والصدق فى القول ، والاكثار من فعل الخيرات ، والاصلاح بين الناس ، وتقديم المعونة ، وتبادل المصالح الضرورية والكمالية ، ذلك لتوطيد اسس العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع ، فيخلق منهم مجتمعا متكافلا يعين الغنى فيه الفقير ، ويمد القادر فيه المحتاج بما يدفع عنه حاجته ، وكلما زادت قوى الترابط والتكافل الانسانى ، زادت المجتمعات قوة وتضامنا وتكافلا .

التكافل الاجتماعى فى الاسلام يبدأ من الاسرة ، وهى وحدة البناء الانسانى ، من اهم دعائمها التكافل والتعاون والتراحم ، فى ان يعين الغنى فيها الفقير ، واذا لم يكن للفقير العاجز من ينفق عليه من الاقارب ، واذا لم يكن فى القرابة قاصيها ودانيها من يستطيع الانفاق على الفقير العاجز ، فعندئذ ينتقل الوجوب من الاسرة الى المجتمع ممثلا فى الدولة التى تحميه ، وتنسق بين قواه ، وتقوم فيه بالقسط ، وتنفذ التكافل الاجتماعى فيه على الوجه الاكمل .

مما كان يميز الانفاق العام للدولة الاسلامية هو تركيزها على مساعدة الفقراء والمساكين ، وهو دعامة من دعامات النظام الاقتصادى الاسلامى ، محددة بالقران والسنه وواجبة على الافراد والجماعات ، كما هى واجبة على الدولة الاسلامية ، ولان التكافل الاجتماعى الاسلامى لايفرق من حيث الدين او الجنس وينظر الى افراد المجتمع على حد سواء ، وعند عدم كفاية موارد بيت المال من زكاة وخراج لسد حاجة الافراد ، وحال خشية ولى الامر من فساد الحال ، فأن له الحق ان يفرض على القادرين ما يكفى لاشباع الحاجات الضرورية لافراد المجتمع .

المالية العامة للدولة الاسلامية تقوم بتنظيم اعمال الزكاة تحصيلا وانفاقا ، على اوجه الانفاق الثمانية التى حددها القرأن الكريم ، ولا يجوز الانفاق على غيرها ، وهذا التخصيص ضمان لحقوق سنوية ثابتة لصالح الفقراء والمساكين وباقى الفئات الثمانية ، وكذلك فان تخصيص اسهم لليتامى والمساكين وابن السبيل من الخمس يساند رسالة الزكاة فى تحقيق التكافل الاجتماعى ويقوى روابط الاخوة الاسلامية .

تاسعا : التوازن الاقتصادى بين فقه الضروريات وفقه الاولويات

الاثر التوازنى لفقه الضروريات فى المنهج الاسلامى

الشريعة الاسلامية جاءت لتحقيق مصالح العباد وتنظيم شئون حياتهم ، فصنفت المصالح فى اصناف ثلاثة : المصالح الضرورية وسميت بالكليات الخمسة وهى حفظ الدين ، وحفظ النفس وحفظ العقل ، وحفظ النسل ، وحفظ المال ، ثم المصالح الحاجية وهى التى لابد منها لقضاء الحاجات وهى تابعة للمصالح الضرورية ومحققة لأغراضها ، ثم المصالح التحسينية وهى كل ما يعود الى العادات الحسنة ، والاخلاق الفاضلة ، والمظهر الكريم ، واجتناب الاسراف والبخل ، وهى راجعة الى المصالح الضرورية ، فجميعها يجعل الامة الاسلامية أمة مرغوب فى الانتماء اليها .

يحرص الاسلام على حفظ الدين والنفس العقل و النسل والمال ، والدولة تقوم بتوفير اسباب حفظ هذه الاشياء الخمسة لكل فرد فى المجتمع الاسلامى بأكمله ، والتى تمثل اولى الضروريات التى تقوم بتحقيقها فى المقام الاول ، ويلى هذه الضروريات من الاهمية الحاجيات ، ويقصد بها النفقات التى تجعل الحياة اكثر يسرا واقل عناء وترفع الضيق والحرج والمشقة الزائدة ، وتكون بعد استيفاء الضروريات ، ثم مايقل عن ذلك من الاهمية التحسينات وهى تلك المقاصد التى اذا لم تتحقق لم تكن سببا فى توقف مسيرة الخلافة فى الارض ولاسببا فى المشقة والحرج وانما فقط غياب مظاهر البهجة والتوسعة والاطمئنان والراحة ، مثل التمتع بما هو مشروع من ملبس ومسكن ومركب وتخطيط وتوسعة المدن وحدائق نضرة تشبع فى النفس البشرية البهجة والراحة و تدخل المتعة والجمال على الحياة الانسانية .

ان مقاصد الشريعة الاسلامية تجتمع احكامها فى حفظ الضروريات الخمس (الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال) وقد رتبت الشريعة الاسلامية العقوبات المتمثلة فى الحدود عقوبة لانتهاكها ، والضروريات : هى ما لابد منها فى صلاح العباد فى المعاش والمعاد بحيث اذا فاتت شقوا ، فلا سعادة فى الدنيا ولا فى الاخرة ، والحاجيات هى المفتقر اليها من حيث التوسعة ورفع الضيق والحرج والمشقة كالرخص المخففة فى العبادات ، والتمتع بالطيبات الحلال مأكلا ومشربا وملبسا ومسكنا ومركبا . واما التحسينات فمن شأنها تكملة المصالح الضرورية والحاجية وتضفى عليها حسنا وجمالا ، وهى التى لا تتوقف حياة الناس لغيابها .

عاشرا : مفهوم ومقومات التنمية الاقتصادية

التنمية لغة

التنمية : نمى : النماء : الزيادة ، نمى : ينمى : نميا : زاد وكثر ،

التنمية : هى مصدر نمى الشىء ، نماء ونموا : زاد و كثر .

مفاهيم التنمية فى الاقتصاد الوضعى

التنمية الاقتصادية : تعنى الزيادة فى مستويات المعيشة ، ورفع مستوى الدخل بزيادة فرص العمل والتشغيل وتختلف مستويات التنمية ، لكنها تستهدف الرخاء الاقتصادى ، وتهتم التنمية بالاستدامة التى تعنى التقاء احتياجات الاجيال الحالية دون الاعتداء على حاجيات اجيال المستقبل ، والنمو يقصد به حدوث زيادة مستمرة فى اجمالى الناتج المحلى او الدخل القومى الحقيقى بما يحقق زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الحقيقى .

ان احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب اولا تطهير الحياة الاقتصادية من كافة اشكال الظلم ، فالانسان هو المحرك الاساسى للنشاط الاقتصادى وهو المسئول عن مستوى الاداء ، والانسان المظلوم المقهور لايقدر على شىء ، فاذا لم يرفع هذا الظلم ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة لايمكن ان يتحقق اى شىء ذى قيمة ، ولايمكن لاى استراتيجية او منهج ان يعمل بكفاءة مناسبة .

التنمية : هى الزيادة فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، ويعرف النمو انه التقدم التلقائى او الطبيعى دون تدخل متعمد من الدولة ، اما التنمية فهى العمليات المقصودة التى تسعى الى احداث النمو بصورة سريعة فى اطار خطط مدروسة فى فترة زمنية معينة ، ويرى اقتصاديون ان التنمية هى العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لاحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس اعتمادا على المجهودات الحكومية ، او انها عملية مجتمعية تراكمية تتم فى اطار نسيج من الروابط ، بتفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، الانسان هدفها النهائى ووسيلتها الرئيسية ، او هى التحرك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايدولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف . تتعدد المفاهيم ، لكنها تتفق فى الهدف العام وهو تحقيق رفاهية الانسان وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

التنمية الاقتصادية تعنى الزيادة والتطور المستمر فى قوى الانتاج الاجتماعية مادية وبشرية ، من خلال اجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد وتهدف الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد .

: التنمية كمصطلح اقتصادى فى الاقتصادى الاسلامى

التنمية فى القرأن الكريم بمفهوم عملية كفاية فى الانتاج وعدالة فى التوزيع ، وهى عملية انسانية تهدف الى تنمية الفرد وتقدمه فى المجال الروحى والمادى ، ويقوم التصور الاسلامى للتنمية على اساس استخلاف الله سبحانه وتعالى الانسان فى الارض ليقوم بعمارتها ، وبحسب قيامه بهذه المهمة يتحدد مصيره فى الدنيا والاخرة .

هى تنمية شاملة غايتها الانسان ، تراعى الجانب المادى والروحى فى العمل الصالح ايمانا بالله ، فكل نشاط يباشره الانسان هو عمل روحى طالما كان مشروعا يتجه به الى الله ، والايمان مرتبط بالعمل الصالح ومرده خشية الله والخوف من عقابه وابتغاء مرضاته والفوز بجنته ، والتنمية شاملة كافة احتياجات البشر ومتوازنة لاتستهدف الكفاية فقط ولكن عدالة التوزيع بهدف توفير حد الكفاية اى المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمانه ومكانه ، والاسلام يتطلب زيادة الانتاج مع عدالة التوزيع لان وفرة الانتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال ، كما ان عدالة التوزيع دون انتاج كافى هو توزيع للفقر ، والتوازن ان تتوازن الجهود فلا تنمية للمدن دون القرى ، ولاتقدم الكماليات والتحسينات على الضروريات والحاجيات ، ولا الصناعة دون الزراعة ، ولا البناء دون المرافق ، ولا تسبق الصناعات الثقيلة الصناعات الاستهلاكية ، فغاية التنمية الاسلامية الانسان ليكون بحق خليفة الله فى ارضه .

التنمية فى الفكر الاقتصادى الاسلامى تقوم على اساس استخلاف الانسان فى الارض ليقوم بعمارتها والتنمية تفترض ان تتوازن جميع متطلبات التنمية فلا تنمية للنواحى الاقتصادية دون الاجتماعية اوالثقافية اوالصحية ، او التنمية الصناعية دون الزراعية ، او المبانى والمنشأت المتطورة دون توفير المرافق العامة او التنمية فى المدن دون القرى ، والتنمية الاقتصادية تعنى توفير الفائض واستخدامه فى زيادة القدرة الانتاجية للمجتمع بعيدا عن الترف والتبزير ، مع ضمان توفير حد الكفاية لكل فرد داخل الدولة الاسلامية من المسلمين وغير المسلمين .

وقال ابن خلدون كلمات لتحقيق التنمية فى الفكر الاسلامى (الملك لايتم عزه الا بالشريعة ، والقيام لله بطاعته ، والتصرف تحت امره ونهيه ، ولاقوام للشريعة الا بالملك ، ولا عز للملك الا بالرجال ، ولاقوام للرجال الا بالمال ، ولاسبيل الى المال الا بالعمارة ، ولاسبيل الى العمارة الا بالعدل ، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة ، نصبه الرب وجعل له قيما وهو الملك).

التنمية فى المنهج الاقتصادى الاسلامى توجه نحو ايجاد مجتمع متكامل يجمع بين المادة والروح ، والعمل الصالح ابتغاء مرضات الله والخوف من عقابه ، من خلال وضع افضل انظمة توزيع للموارد الاقتصادية انتاجا واستهلاكا بين جميع الناس من غير تفرقة جنسية او دينية ، و تتميز التنمية الاسلامية بالعدالة الاجتماعية الشاملة والعمل الجاد على اساس التوازن بين حاجات الافراد فى الاطار العام للمجتمع الاسلامى .

ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير من اصدق المصطلحات تعبيرا عن التنمية اذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية ، وقد يزيد عنه ، فهو نهوض فى مختلف مجالات الحياة الانسانية والاسلام يربط التنمية بالعقيدة ، التى قضت باستخلاف الله للانسان فى الارض ويتطلب واجب الخلافة تحقيق التقدم للافراد والمجتمع عن طريق القيام بواجب السيطرة على الموارد المتاحة فى الكون والتى سخرها الله لخدمته .

يقوم النسق الاسلامى للتنمية الاقتصادية على استمرارية عملية التنمية الاقتصادية فى المجتمعات الاسلامية والجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية حتى يمكن الوفاء بالاحتياجات المعيشية لسائر افراد المجتمع ، وتتلخص بصفة عامة فى المأكل والمشرب والملبس والمسكن والتعليم والصحة ، وتحقيق الامن الداخلى بالعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى ، وتحقيق الامن الخارجى بالقوة الدفاعية التى تكفل حماية المجتمع بصفة دائمة .

مقومات التنمية الاقتصادية

المقومات البشرية

ان المقومات البشرية تقوم بالدور الاكبر فى عملية التنمية الاقتصادية ، فالانسان غاية التنمية ووسيلتها ، ومن المستحيل حدوث التنمية بدون الانسان مخططا ومنفذا لها ، فهو اكثر عناصر الانتاج اهمية على الاطلاق ، فهو المستخدم للموارد والمنتج للسلع والخدمات والمستهلك ، وعليه فان كفاءة اداء الوظائف الاقتصادية من انتاج واستهلاك ترتبط بالادخار والاستثمار ، ويتوقف على حجم ونوع القوى البشرية ، وما تتمتع به من الارادة والتصميم على احداث التطور من اجل تحقيق التنمية .

ان العامل الانسانى يقوم بدور بالغ الاهمية فى مجال التنمية ، فالانسان الذى يتمتع بالعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، والمتطلع الى التجديد والابتكار ، هو العنصر الاساسى والفعال فى تنفيذ عملية التنمية الاقتصادية بكل ابعادها . لذلك فان رفع كفاءة العنصر البشرى من جوانب صحية وتعليمية وثقافية يعتبر من اهم اولويات الانفاق على التنمية ، حتى يمكن تحقيق اهدافها فى رفع مستوى معيشة الافراد وتحقيق الرفاهية المطلوبة .

ان اهم مقومات التنمية هو الانسان فهو مصدر التنمية الاساسى وهدفها النهائى ، ولهذا جاء الاسلام لحفظه فى دينه ونفسه وعقله وماله وعرضه ، والاسلام يعامل الانسان كوحدة متكاملة فى جانبى حياته المادية والمعنوية ، فسعى لاصلاحه وتنمية عقله وجسده منذ البداية ولانه مخلوق موكل اليه مهمة الاعمار فى الارض .

المقومات الطبيعية

ان توظيف كامل الطاقات المادية وتلبية الحاجات الحقيقة للمجتمع من اهداف التنمية الاقتصادية فى الاسلام ويدخل فى ذلك العمل على اكتشاف الموارد الطبيعية المتوافرة والتشغيل الامثل لها ، ان الموارد الطبيعية تشكل جزأ اساسيا فى عملية الانتاج ، واستخراج الموارد الطبيعية تدخل تحت مفهوم الواجب الاساسى الذى حمله الله سبحانه وتعالى للانسان باعمار الارض تحقيقا لواجب العبودية لله سبحانه وتعالى .

ان الله سبحانه وتعالى قد جعل الكون مجالا لنشاط الانسان وحياته فى الدنيا ، بطريقة مباشرة لتوفير حاجاته ، وبطريقة غير مباشرة بتحويل عناصر الطبيعة الى مواد قابلة للاستخدام والمنفعة ، وتحويل هذه العناصر يدخل فى ابواب الانتاج ، وذلك من خلال تسخير هذه الموارد للانسان فى عمارة الارض تحقيقا للاستخدام والاستثمار الامثل لهذه الموارد الطبيعية .

المقومات المالية

الموارد المالية للدولة تتراوح بين موارد عادية تتكرر دوريا فى الموازنة العامة ، وتشمل ايرادات الدولة من املاكها وحصيلة الضرائب والرسوم ، وبين موارد غير عادية ، تحول طبيعتها دون تكرارها بانتظام فى الموازنة العامة ، واهم صورها القروض العامة .

الموارد المالية للدولة الاسلامية تتراوح بين الموارد العادية المتكررة دوريا ، وتشمل ايرادات الدولة من املاكها وتتمثل فى الخراج وهو ضريبة الارض وحاصلاتها ، وحصيلة الزكاة على اموال المسلمين ، وحصيلة مورد العفو على غير المسلمين ، وبين الموارد غير العادية التى تحول طبيعتها دون تكرارها بانتظام وتشمل التبرعات والهبات والقروض العامة المتمثلة فى تعجيل الصدقات قبل موعدها .

لفريضة الزكاة دورها الهام فى تمويل التنمية حيث توفر موردا ماليا ضخما او متجددا سنة بعد اخرى ، وقد اتسع وعاء الزكاة ليشمل كل مال نام تحقيقا او تقديرا ، ذلك من مبدأ ان الزكاة فريضة مع النماء وجوبا وعدما ، ويضم ذلك الى الاموال التقليدية كل ما يستحدث من انواع الاموال واستثماراتها ، وذلك مسايرة لما ينتج عن التقدم الاقتصادى من الاموال ذات النماء ، وضمان لزيادة حصيلة الزكاة مع ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى .

حادى عشر : دور الدولة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

التخطيط للتنمية الاقتصادية

لابد من ان تقوم الدولة باعداد خطة لسياسة استراتيجية طويلة الاجل يكون من شأنها ان تعين الدولة على رصد واقعى لجميع مواردها الطبيعية والبشرية ، وتحديد احتياجاتها ، وان تضع مجموعة من الاولويات المحددة تحديدا جيدا ، بهدف المساعدة فى اعطاء توجه واضح لسياسات الدولة وبرامج الانفاق ، واتخاذ تدابير فعالة لتقديم المساهمة الكاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

يعد التخطيط للتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الاسلامية أمرا ضروريا ومطلبا حيويا يتجدد فى كل زمان ومكان تحقيقا لمقصد الاستخلاف فى الارض ، ومتطلبات اعمارها ، ويكون التخطيط العلمى لاستراتيجية التنمية على محورين ، اولهما تحقيق العدالة الاجتماعية بتوفير حد الكفاية لكل مواطن ، ويتحقق هذا بزيادة الانتاج مع عدالة التوزيع ، وتحريم الربا ، وفرض الزكاة ، وتحقيق التكافل الاجتماعى ، وثانيهما واعداد القوة الاقتصادية التى تصنع مكانة الدولة ، لتدافع عن مصالحها وترعى حقوقها ، بين القوى العالمية ، وتؤثر فى التوازنات الدولية ، والتخلص من التبعية الاقتصادية واستقلال القرار الاقتصادى الاسلامى .

التنمية الاقتصادية هى الغاية ، والتخطيط للتنمية تقوم به الدولة ، وعلى الدولة اعتماد المنهج العلمى فى طريقة الانتاج ، بحيث يتضاعف الانتاج من حيث الكمية ، ويتقدم من حيث الجودة ، وينمو من حيث النوعية ، وعلى الدولة ان تضع مخططات تقود الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم ، عن طريق الاستفادة من جميع الطاقات البشرية والمادية والموارد الطبيعية ، وتشجيع المؤسسات الانتاجية الخاصة ، والرقابة على تنفيذ الخطط الانمائية فى القطاعات الصناعية والزراعية ، وتوظيف الفائض والمدخرات فى تنفيذ السياسة العمرانية ، التى تستهدف انشاء الطرق والمدن والوحدات السكنية الجديدة .

التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعنى القدرة على السيطرة على جميع موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة ، وذلك من خلال التنبؤ العلمى المراد الوصول اليه خلال فترة زمنية محددة ، ويتطلب ذلك لن يكون كل هدف من اهداف الخطة معبرا عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقييم الاداء ، وكذلك توفير الوسائل والاجراءات الضرورية لتحقيق هذه الاهداف لضمان استمرار عملية التنمية .

يعد التخطيط للتنمية شكلا من اشكال تدخل الدولة المباشر او غير المباشر فى عملية النمو الاقتصادى ، من خلال وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وتنموية معينة لتوجيه الاقتصاد بما يخدم الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التى تواجه المجتمع من جهة اخرى ، مما يحقق النمو فى المجتمع فى كل جوانبه ، وتتدخل الدولة فى عملية التنمية فى جوانبها الاجتماعية متعددة الابعاد ، مثل مواجهة الفقر ، وعدالة توزيع الدخل ، والنمو المتوازن بين المناطق المختلفة وتحسين مستوى المعيشة داخل الدولة .

التخطيط للتنمية هو التخطيط على مستوى عال لتحقيق اهداف معينة خلال فترة زمنية محددة ، يتطلب تحديد الرؤية والرسالة والاهداف ، وتحليل الواقع بكل دقة ، لتحديد نقاط الضعف والقوة ، ووضع البرامج الفعالة وتوفير الوسائل ومستلزمات النجاح من الموارد المالية والبشرية ، وازالة العقبات والتحديات ، ويعد التخطيط ضرورة واقعية تتفق مع مقاصد الشريعة الاسلامية .

التخطيط فى النظام الاسلامى تخطيط مشروع وله قواعد ومبادىء يسير عليها ، فلا يصل لدرجة التخطيط المركزى الذى يقوم على اساس تملك الدولة وسائل الانتاج ، وليس بالخطيط غير الملزم الذى تسير عليه الدول الراسمالية ، فهو تخطيط ملزم طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، فتحترم ما تحترمه الشريعة الاسلامية وترفض ما ترفضه .

الخاتمة : تشمل النتائج والتوصيات

نتائج البحث

يتم عرض اهم نتائج البحث التى تم التوصل اليها والى اى مدى يمكن اعتمادها كحلول للتساؤلات المطروحة حيث تتم الاجابة على تساؤلات الدراسة .

1- ان التوازن فى النظام الاقتصادى الاسلامى يستمد اصوله من مفاهيم الشريعة الاسلامية التى توجه نحو العدل والاعتدال والوسطية ، والتوازن فى النظم الاقتصادية الحديثة الوصول الى نقطة التعادل بين القوى المتضادة فيجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة فى اطاريقر الحرية الفردية فى الملكية واستثمارها وتنميتها فى امور ، ويقيدها ويجعلها فى يد الدولة فى امور اخرى ، ويقدم الملكية العامة على الملكية الخاصة ما اقتضت الضرورة ذلك .

2- التوازن الاقتصادى فى الانتاج والانفاق والاستهلاك طبقا للاولويات الشرعية وفى حدود الطاقات المادية ، ودون اسراف او ترف او تبزير . وتتدخل الدولة برعاية القيم والاخلاق ، ومراقبة الانتاج بين دور الفرد ودور الدولة فى المسئوليات والالتزامات لحفظ حياة الناس بعناصرها الخمس (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) وتوفير حد الكفاية وتحقيق الاكتفاء الذاتى .

3- العدل هو السمة الاسلامية الاساسية لحفظ التوازن الاقتصادى ، من خلال التوزيع العادل للدخل والثروات واعادة التوزيع التى تؤدى الى الرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعى ، كما يفرض حقوق على الاغنياء وكفالة حقوق للفقراء لتوفير حياة كريمة لهم فيعم الود والتراحم ويتحقيق التكافل الاجتماعى .

4- السياسات الاقتصادية تهدف الى تحقيق التوازن الاقتصادى مستخدمة السياسات المالية على المستوى الداخلى ، والسياسات النقدية على المستوى الخارجى ، وفى الاقتصاد الاسلامى توجه نحو الاستخدام الامثل للموارد البشرية ، والاعتدال فى الانفاق العام ، وضبط الاستهلاك كما وكيفا بصورة تجمع بين تلبية الحاجات الانسانية وترشيد النفقات الاقتصادية .

5 - النظام الاقتصادى الاشتراكى يعظم الملكية الجماعية ، فتختفى الملكية الفردية ، وتتدخل الدولة ، وتقيد الحريات الاقتصادية الفردية ، النظام الاقتصادى الراسمالى يقدس الملكية الفردية ولا تتدخل الدولة ولا قيود على النشاط الاقتصادى .

6- النظام الاقتصادى الاسلامى يتخذ طريقا وسطا بين الاشتراكية والراسمالية ، يجمع بين الجوانب الروحية والمادية ، يحقق المساواة بزكاة على كل فرد ، ويجمع الملكية الفردية والجماعية فى توازن دقيق ، ويحرم الاسراف والتبزير ، وكنز الاموال والتقتير ، ويفرض عقاب على المخالف ، عذاب أليم يوم القيامة .

7- التوازن هو العدل ، والعدل امر الهى وهو طريق الصراط المستقيم ، والقيم الاخلاقية الاسلامية مستمدة من الكتاب القران الكريم ، والسنة النبوية المطهرة توجه الى التوكل على الله ، والاخذ بالاسباب ، المعاملات الانسانية فى الاسلام تقوم على اساس الرحمة والمودة والعدالة والوفاء بالعهود ، وكل الشعوب على سواء للتعارف والتعاون والتلاقى ، حتى يتمكن الانسان من استغلال ثروات الارض فى كل مكان يعيش فيه.

8- المنهج الاسلامى يقوم على رعاية مصالح المجتمع من خلال ترتيب الاولويات الشرعية المتمثلة فى الضروريات (الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل، والمال) ، ثم الحاجيات للتوسعة ورفع المشقة ، ثم التحسينات لسهولة الحياة دون اسراف او ترف ، بهدف حفظ نظام الكون ودرء المفاسد .

9- التنمية الاقتصادية الاسلامية هى عملية تنمية شاملة ومتوازنة ومستمرة ، توجه نحو مجتمع متوازن يجمع بين المادة والروح ، ابتغاء مرضات الله والخوف من عقابه ، وتوازن بين حاجات الافراد دون تفرقة جنسية او دينية ، التنمية عمارة ، وهو سبيل اشباع الاحتياجات البشرية المختلفة من السلع والخدمات ، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم والرقى .

10- العمارة او التنمية الاقتصادية الاسلامية هى من اسباب استمرار الحياة ، وكلف بها الانسان وهو اقدر المخلوقات على القيام بهذه المسؤلية وقد اعطى اسباب تحقيقها بالتمكين والتسخير فى الموارد الطبيعية ، وما يتبعها من القيام بالانشطة الاقتصادية المختلفة من الزراعة والصناعة والتجارة والسعى فى الارض وابتغاء الرزق من فضل الله .

11- ضمانات تحقيق التنمية الاقتصادية الاسلامية تدور حول معيارها الرئيسى وهو الانسان ، فلا استعباد له كما فى الراسمالية ولا ازلال له كما فى الاشتراكية ، وتحدد حاجاته وتحفظ حقوقه وترتفع التنمية الى درجة العبادة ، ومن خلال ما تقوم به الدولة من وضع الخطط الاستراتيجية التى تجمع بين التعليم ، والصحة ،

واستخدام التكنولوجيا والعلماء والكفاءات فى الانتاج ، والتوازن فى الانفاق والاستهلاك ، وتوجيه الفائض الاقتصادى نحو اولويات التنمية .

توصيات البحث

ضرورة تدريس مفاهيم التوازن الاقتصادى وأصوله الاسلامية ، كأحد أهم عناصر الفكر الاقتصادى الاسلامى ، وتسليط الضوء على دور التوازن الاقتصادى الاسلامى فى الحياة الانسانية ، ومدى أهمية تفعيل دور التوازن فى دعم العلاقة الاقتصادية مع الأخرين على التعاون والتكافل فى اطار متقدم يعيد الدولة الى تحقيق التنمية الاقتصادية .

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- ابراهيم العسل ، التنمية الاقتصادية فى الاسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1416هـ - 1996م .

3- ابراهيم عبد اللطيف ابراهيم العبيدى ، الملكيات الثلاث - دراسة عن الملكية العامة والملكية الخاصة وملكية الدولة فى النظام الاقتصادى الاسلامى ، دار الشئون الاسلامية ، الطبعة الاولى ، دبى ، 1430 هـ - 2009 م .

4- احمد الريسونى الزريعة الى مقاصد الشريعة ، دار الكلمة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1437 هـ - 2016 م .

5- احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م .

6- احمد عبد العزيز المزينى ، الموارد المالية فى الاسلام ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، الكويت ، 1414هـ - 1994 م .

7- احمد يوسف ، القيم الاخلاقية فى السلوك الاقتصادى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1410 هـ - 1990 م .

8- اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التنمية الاقتصادية والاسلام ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلد الثالث ، القاهرة ، 9- 12 ابريل 1983م .

9- اشرف محمد دوابة ، الاقتصاد الاسلامى مدخل ومنهج ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى 1431هـ - 2010 م .

10- الازهرى : ابى منصور محمد بن احمد ، محمد على النجار ، تهذيب اللغة ، الجزء الثانى ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، 1384 هـ - م 1964 م .

11- الجوهرى : اسماعيل : ابى نصر بن حماد ، الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1430 هـ - 2009 م .

12- السرخسي : الإمام شمس الدين، تصنيف خليل المسن، كتاب المبسوط، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الثاني، بيروت، 1409هـ-1989م .

13- الشاطبى : ابو اسحق ، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلى ، الموافقات فى اصول الشريعة ، ج 2، المكتبة العصرية ، بيروت ، 2007 م .

14- الغزالى : ابى حامد محمد بن محمد ، احياء علوم الدين ، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1426هـ - 2005م .

15- حسين حسين شحاتة ، الاقتصاد الاسلامى بين الفكر والتطبيق ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 2008 م .

16- حمدى بن محمد بن صالح ، توازن الموازنة العامة – دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامى والوضعى ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 1433 هـ - 2013 م .

17- سعيد مرطان ، مدخل للفكر الاقتصادى فى الاسلام ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1425هـ - 2004م .

18- سعيد ابو الفتوح محمد بسيونى ، الحرية الاقتصادية فى الاسلام واثرها فى التنمية ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، المنصورة ، 1408هـ - 1988م .

19- فوزى عطوى ، الاقتصاد والمال فى التشريع الاسلامى و النظم الوضعية ، دار الفكر العربى الطباعة النشر ، الطبعة الاولى ، لبنان ، 1408هـ - 1988م .

20- عبد الحميدالغزالى ، حول المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، المنصورة ، 1409 هـ - 1989 م .

21- عبد الفتاح قنديل - سلوى سليمان : الدخل القومي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1979م .

22- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام : تحقيق – نزيه حماد، عثمان جمعة، القواعد الكبرى، فوائد الأحكام في إصلاح الآنام، دار القلم للطباعة، دمشق، 1421هـ-2000م.

23- محمد بن احمد الصالح ، التكافل الاجتماعى فى الشريعة الاسلامية ، الميكان للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، الرياض ، 1413 هـ - 1993 م .

24- محمد ابو زهرة ، التكافل الاجتماعى فى الاسلام ، دار الفكر العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ،1991م .

25- محمد الغزالى ، الاسلام والاوضاع الاقتصادية ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 2005 .

26- محمد شوقى الفنجرى ، ذاتية السياسة الاقتصادية الاسلامية واهمية الاقتصاد الاسلامى ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1413هـ - 1993 م .

27- محمد شوقى الفنجرى ، الوجيز فى الاقتصاد الاسلامى ، دار الشروق للطباعة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1413 هـ - 1993 م .

28- محمد شوقى الفنجرى ، المذهب الاقتصادى فى الاسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الاولى ، القاهرة ،2010 م .

29- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الثامنة ،1426هـ - 2005 م .

30- مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، مطبعة الرسالة ، الكويت ، 1404 هـ - 1984م .

31- مصطفى محمود عبد السلام ، ابعاد التخلف الاقتصادى فى العالم الاسلامى ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1431 هـ - 2010م .

32- محمد بن احمد الصالح ، التكافل الاجتماعى فى الشريعة الاسلامية ، الميكان للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، 2003 م .

33- عبد الحميد الغزالى ، حول المنهج الاسلامى فى التنمية الاقتصادية ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الاولى ، 1409 هـ - 1989 م .

34- عبد الله بن عبد العزيز المصلح ، قيود الملكية الخاصة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1408 هـ - 1988 م .

35- عبد السلام داود العبادى ، المنهج الاسلامى فى التنمية ، ندوة اسهام الفكر الاسلامى فى الاقتصاد المعاصر ، المجلد الثانى ، شركة العبيكان ، الرياض ، 1405 هـ - 1985 م .

36- على محى الدين القره داغى ، استراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية فى ظل الربيع العربى ، دار البشائر الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1433هـ - 2012م .

37- غازى عناية ، الاستخدام الوظيفى للزكاة فى الفكر الاقتصادى الاسلامى ، دار الجيل للطباعة ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 1409هـ - 19

38- عبد العال احمد عبد العال ، التكافل الاجتماعى فى الاسلام ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1418هـ / 1997 م .

39- عبد الفتاح قنديل - سلوى سليمان ، الدخل القومى ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1979 م .

40- عمر بن فيحان المرزوقى ، التبعية الاقتصادية فى الدول العربية وعلاجها فى الاقتصاد الاسلامى ، مكتبة الرشد للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ، الرياض ، 1427 هـ - 2006 م .

41- عمر مصطفى جبر اسماعيل ، ضمانات الاستثمار فى الفقه الاسلامى وتطبيقاتها المعاصرة ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 1430 هـ - 2010 م .

42- عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية الاسلامية فى تحقيق التنمية العربية والاقتصادية التوزيع العادل للدخول والتنمية الاجتماعية ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1993.

43- عبد العال احمد عبد العال ، التكافل الاجتماعى فى الاسلام ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الاولى ، 1418هـ / 1997 م .

44- عبد المجيد النجار ، مقاصد الشريعة بأبعاد اخرى ، دار الغرب الاسلامى للطباعة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 2008 م .

45- على أحمد السالوس ، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة و الاقتصاد الاسلامى ، مكتبة دار القران للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2002م .

46- عمر حيدر حردان ، الاقتصاد الاسلامى المال – الربا - الزكاة ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 1999م .

47- عيسى عبده ، د/ احمد اسماعيل يحي ، الملكية فى الاسلام ، دار المعارف للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1984م .

48- غازى عناية ، الاستخدام الوظيفى للزكاة فى الفكر الاقتصادى الاسلامى ، دار الجيل الطباعة ، الطبعة الاولى ، بيروت ،1409هـ / 1989 م .

49- رفعت العوضى ، الوسطية الاقتصادية فى الاسلام ، دار السلام الطباعة النشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1434 هـ - 2013 م .

50- رفعت العوضى ، التكامل الاقتصادى الاسلامى ، دار المنار للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1409هـ - 1989م .

51- رفعت المحجوب ، الاقتصاد السياسى ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1968 م .

52- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى ، القاموس المحيط ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1429هـ - 2008م .

53- سمير محمد نوفل ، دور العقيدة فى الاقتصاد الاسلامى ، مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعة الازهر ، الطبعة الاولى ، القاهرة .

54- سلطان بن محمد على السلطان ، الزكاة تطبيق محاسبى معاصر ، دار المريخ للطباعة و للنشر ، الرياض ، 1406 هـ - 1986 م .

55- نعمات عبد اللطيف مشهور ، الزكاة الاسسس الشرعية والدور الانمائى والتوزيعى ، المعهد العالمى للفكر الاسلامى المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1413 هـ / 1993 م .

56- نزيه حماد ، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية فى لغة الفقهاء ، القلم للطباعة ، الطبعة الاولى ، دمشق ، 1429هـ - 2008م .

57- نصر فريد واصل ، فقه المعاملات المدنية والتجارية فى الشريعة الاسلامية ، المكتبة التوفيقية ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، 1418 هـ - 1998 م .

الرسائل العلمية

1- اسماء منصور ، دراسة السببية بين اهم متغيرات السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة حالة الجزائر ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة حمه لخضر ، 2015 .

2- جمال بن دعاس ، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي" ، دكتوراه ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر- باتنة ، الجزائر 1431هـ -2010م .

3- ايمان الحملاوى ، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة بخضير ، 2014 م .

4- بنابى فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادى ، دراسة نظرية ، رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة بوقرة ،2009 م .

5- بو مدين بو كليخة ، الإطار المؤسسي للزكاة ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير ، في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بلقايد، الجزائر، 2013م .